مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مؤشر التوافق الوطني لعام 2021

الإصدار السادس

رمضان 1443
نيسان/أبريل 2022

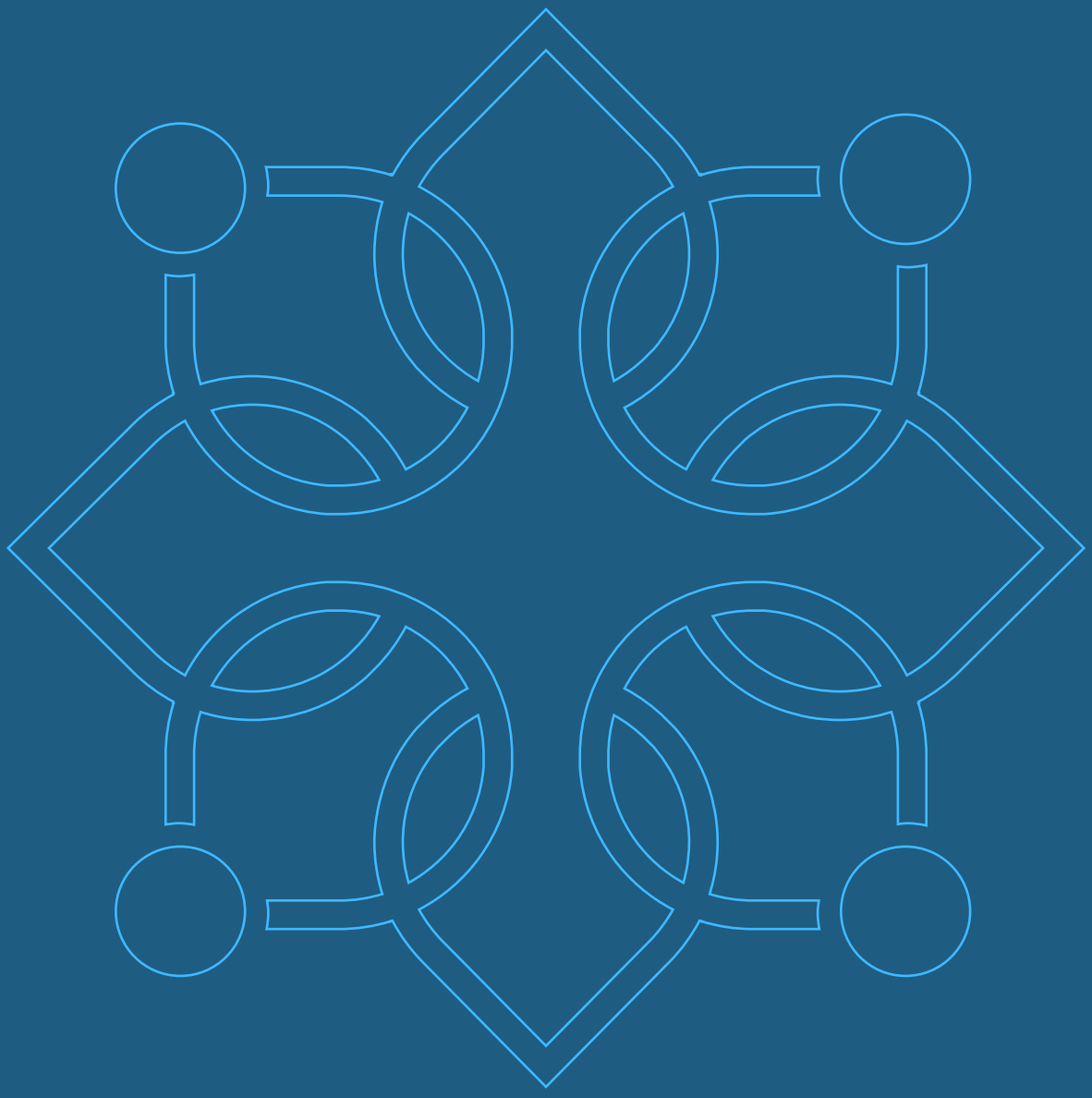

المحتويات

بين يدي مؤشر التوافق الوطني	4
الملخص	5
المقدمة	6
جديد المؤشر	7
القسم الأول: منهجية مؤشر التوافق الوطني	8
أولاً: المنهجية الخاصة بمواقف قوى الثورة والمعارضة	8
1- تحديد الجهات	8
2- تحديد المواقف وتصنيفها	11
3- منهجية تحليل المواقف	13
4- معيار التوافق وعدم التوافق	14
ثانياً: المنهجية الخاصة بمواقف الحاضنة الشعبية	15
1- طريقة جمع البيانات	15
2- مواصفات العيّنة	15
3- اختيار الأحداث المستطلع رأي الحاضنة بها	16
4- منهجية تصنيف المواقف	16
القسم الثاني: مؤشرات توافق الحاضنة الشعبية	17
القسم الثالث: مؤشرات توافق قوى الثورة والمعارضة	20
القسم الرابع: المقارنة بين مؤشرات الحاضنة والقوى	24
أولاً: العقوبات البريطانية المفروضة على مسؤولين من نظام الأسد	24
ثانياً: انتخاب منظمة الصحة العالمية نظام الأسد لتمثيل سوريا في عضوية المجلس التنفيذي	25
ثالثاً: التصعيد في مناطق النفوذ التركي كقصف مشفى الشفاء في مدينة عفرين	26

رابعاً: التصعيد المستمر من قبل النظام وروسيا في مناطق جبل الزاوية وريف إدلب	27
خامساً: أعمال شغب ضد السوريين في العاصمة التركية أنقرة	28
سادساً: مسار التطبيع وإعادة العلاقات تدريجياً مع نظام الأسد	29
سابعاً: الجولة السادسة من اللجنة الدستورية السورية	30
ثامناً: إضراب المعلمين في مناطق شمال وشرق حلب للاحتجاج على الواقع المعيشي	31
تاسعاً: إعادة منصب المفتي إلى سوريا وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً للبلاد	32
القسم الخامس: المؤشرات الإجمالية لقوى الثورة والمعارضة	33
أولاً: مؤشر توافق القوى السياسية	34
ثانياً: مؤشر توافق القوى العسكرية	36
ثالثاً: مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي	38
رابعاً: مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية	39
خامساً: المقارنة بين مؤشرات توافق قوى الثورة والمعارضة	41
سادساً: مؤشر التوافق العام	41
الخاتمة	44
الملحقات	45

بين يدي مؤشر التوافق الوطني:

تُتَّهم المعارضة السورية دائماً بتفرُّق الكلمة وتشتُّت المواقف حول جملة الأحداث المؤثّرة على الوضع العام في سوريا؛ سواءٌ ما تعلق من تلك المواقف بالعملية السياسية أو بجملة من الأمور والقضايا على المستوى العسكري أو الإنساني، أو ما تعلق بتحركات خارجية قامت بها دول منفردة وأثّرت بشكل ما في الوضع السوري.

لقد شكّل هذا الأمر انطباعاً عاماً بأن قوى الثورة والمعارضة السورية قلّما تجتمع على رأي أو موقف، خصوصاً في ظل تعثّرها المتواصل في إيجاد مرجعية -موضوعية كانت أو هيكلية- تتوافق عليها وتلتزم بها.

بناءً على ذلك، وانسجاماً مع رسالة مركز الحوار السوري في «السعي لبناء التوافق تجاه الاستحقاقات الوطنية»؛ أطلق المركز «مؤشر التوافق الوطني»، الذي يُعد مؤشراً رقمياً يقوم على الرصد والتحليل للمواقف المعلنة لعدد من القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة السورية تجاه أبرز الأحداث والمواقف السياسية -دون تقييمها موضوعياً- وذلك خلال سنة «مؤشر سنوي».

يهدف المؤشر إلى قياس درجة التوافق في المواقف:

- بين مختلف الجهات ذات التوجهات الفكرية المختلفة، والتي تصدر عنها مواقف محددة من خلال متابعة آرائها ومواقفها المنفردة حول جملة من القضايا والأمور المهمة، من جهة أولى.
- وبين هذه القوى والحاضنة الشعبية في مجموعة من القضايا ذات الشأن العام التي تحوز على اهتمامها من جهة أخرى.

وذلك في الفترة المحددة (سنة كاملة)؛ بما يعطي الباحثين والمهتمين بالشأن السوري مؤشرات واضحة وحقيقية عن التوجهات العامة لدى هذه القوى، ومدى توافقها في مواقفها مع الحاضنة الشعبية.

بعد الإصدارات الخمسة من هذا المؤشر التي غطّت أعوام 2018 و2019 و2020 يأتي هذا التقرير «إصداراً سادساً»، ليغطّي عام 2021.

نأمل أن يشكّل هذا التقرير السنوي دافعاً لقوى الثورة والمعارضة نحو مزيدٍ من الحوار والتنسيق فيما بينها؛ بما يؤدي إلى زيادة نسب توافقها في المواقف ذات الصلة بالقضايا المهمة لهذه المرحلة الحرجة من عُمر الوطن، كما نأمل أن يسهم في رفع نسبة الوعي السياسي لدى عموم شرائح الشعب السوري من خلال تعريفهم بالقوى الموجودة على الساحة ومواقفها ودرجة توافقها وتوجهاتها العامة.

مؤشر التوافق الوطني

الحوار
مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مركز الحوار السوري
وحدة التوافق والهوية المشتركة

الملخص

يضمّ مؤشر التوافق الوطني في قسمه الأول المنهجية الخاصة به؛ والتي تضمنت قسماً خاصاً بقوى الثورة والمعارضة، تشرح مراحله بدءاً من تحديد الجهات المرصودة البالغ عددها 34 جهة مقسمة بين قوى عسكرية، وقوى سياسية، وهيئات شعبية ذات نشاط سياسي. مروراً بالمواقف السياسية تجاه القضايا والأحداث المدرجة في هذا الإصدار، والتي بلغت /21/ حدثاً، وتوضيح منهجية الرصد وتصنيف المواقف وكيفية تحويلها إلى شكل رقمي قابل للقياس، وصولاً إلى وضع قواعد لتحليل مواقف القوى، وانتهاءً بتحديد معيار «التوافق» و«عدم التوافق»؛ كل ذلك من جهة مواقف قوى الثورة والمعارضة.

كذلك تضمّن **القسم الأول** شرحاً للمنهجية الخاصة بتوافق مواقف الحاضنة الشعبية تجاه مجموعة من أهم أحداث 2021؛ إذ جُمعت البيانات عبر استبانة أُعدت خصيصاً لهذا الأمر «الملحق رقم 2»، إلى جانب توضيح مواصفات العيّنة ومعايير اختيار الأحداث المستطلعة آراء الحاضنة فيها، إضافة إلى منهجية تصنيف مواقفها، والتي اعتمدت التصنيف الرقمي ذاته المستخدم في تصنيف المواقف بالنسبة لقوى الثورة والمعارضة، مع إضافة خيار سادس يتيح للشخص عدم الإجابة لعدم اهتمامه. وقد أجاب عن الاستبانة 362 شخصاً كانت نسبة الذكور فيهم 77%، والإناث 23% ونسبة المقيمين داخل سوريا ما يقارب 55%.

استعرضنا في **القسم الثاني** نسب توافُق الحاضنة الشعبية تجاه 9 أحداث متعلقة بالقضية السورية عام 2021، وكان من أبرز النتائج: وجود توجُّه عام متوافق عليه لدى عينة المؤشر برفض تعويم نظام الأسد وسياساته الإجرامية ضد المناطق خارج سيطرته. في المقابل كان ثمّة تخالُف في مواقفهم تجاه الجولة السادسة من اللجنة الدستورية، وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً عاماً للجمهورية.

تضمن **القسم الثالث** مؤشرات توافُق قوى الثورة والمعارضة؛ فقد حاز رفض انتخابات نظام الأسد الرئاسية على أعلى نسبة توافق بين القوى، وتلاه إدانة التصعيد في عفرين ورفض انتهاكات «قسد» بحق المحتجين في مناطق سيطرتها، فيما استمر التخالُف بين القوى في ملف اللجنة الدستورية فقط.

تناولنا في **القسم الرابع** مقارنة بين مواقف عينة من الحاضنة الشعبية ومواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه 9 أحداث؛ حيث إن نسبة التوافق المرتفعة انحصرت تجاه حدثين هما: رفض التصعيد في مناطق النفوذ التركي المتمثل بقصف مشفى الشفاء في عفرين بالصواريخ، وانتخاب مفتي الجمهورية. فيما برزت نسبة تخالُف لدى الحاضنة تجاه 4 أحداث، من أهمها: الموقف من العقوبات على نظام الأسد، وإضراب المعلمين في شمال سوريا، والجولة السادسة من اللجنة الدستورية؛ وقد شاركتها قوى الثورة والمعارضة بوجود التخالف حولها.

جاءت المؤشرات الإجمالية لتوافق القوى السياسية والعسكرية والهيئات الشعبية، إضافة إلى مؤشر التوافق العام ضمن **القسم الخامس** والأخير؛ إذ ظهر وجود توافق عام بين القوى على رفض انتخابات نظام الأسد الرئاسية، في حين تقاربت نسب التوافق بين القوى السياسية والهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي تجاه تأييد كلمة السفير السعودي الرافضة لمحاولات التطبيع مع النظام، كما كانت النسب متقاربة تجاه إدانة إطلاق النار من قبل «قسد» تجاه المحتجين في منبج، فيما لُوحظ توافق كامل في المواقف المصرَّح بها من قبل القوى العسكرية؛ ولعل ذلك طبيعيّ كونها تعمل تحت مظلة واحدة. في المقابل كان التخالُف مقتصراً عند القوى السياسية تجاه اللجنة الدستورية؛ إذ لم تسجل القوى العسكرية والهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي أي مواقف تخالُف.

أظهر مؤشر التوافق العام ثباتاً في نسبة التوافق بين القوى مقارنة بالمؤشر السابق لعام 2020، مع انخفاض ضئيل في نسبة التخالف والصمت.

كلمات مفتاحية: سوريا، قوى الثورة والمعارضة، أحداث 2021، مؤشر التوافق.

المقدمة

على الرغم من جمود الوضع العسكري والميداني في سوريا خلال عام 2021م؛ إلا أن ذلك العام شهد عدة أحداث متفرقة سياسياً وقانونياً، من دون أن تشكل فارقاً جوهرياً على مسار القضية السورية عموماً.

- فعلى الصعيد الداخلي: أجرى نظام الأسد مسرحية الانتخابات، بالتزامن مع استمرار تدهور الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرته، كما شهدت مناطق سيطرة "قسد" احتجاجات شعبية ضد سياسة التمييز العنصري التي فرضتها الميليشيا بين العرب والكرد، إلى جانب فرض التجنيد الإجباري على الشباب. وأما في المناطق الأخرى الخارجة عن سيطرة النظام فكانت غالبية الأحداث مرتبطة بالوضع الإنساني والمعاشي؛ فقد حاز ملف المعابر الحدودية ومساعي روسيا إغلاقها اهتماماً كبيراً من قبل السوريين، إلى جانب تكرار احتجاجات المعلمين للمطالبة بتحسين واقع التعليم ورفع الأجور، كذلك كان من الأحداث المهمة انتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً عاماً للبلاد.

- وعلى الصعيد العسكري: كانت الأحداث هامشية بالمجمل؛ إذ لم تشهد المناطق الخارجة عن سيطرة نظام الأسد تصعيدات عسكرية واختراقات أمنية مؤثرة، وإنما اقتصرت على بعض التفجيرات والانتهاكات؛ كما حصل عندما تعرضت مدينة عفرين في مناطق غضن الزيتون لقصف صاروخي استهدف بشكل مباشر مشفى الشفاء، إلى جانب استهداف مناطق إدلب بقصف جوي روسي وصاروخي.

- وعلى الصعيد السياسي: لم تكن هناك منعطفات مهمة كذلك؛ فما تزال اللجنة الدستورية تراوح مكانها مع انعقاد الجلستين الخامسة والسادسة، ومع انعقاد ثلاث جلسات لمسار أستانا (17-6-1-15) من دون نتائج ملموسة.

- وعلى الصعيد الدولي: كذلك لم تكن ثمّة تغيرات جوهرية؛ فما يزال ملف العقوبات الغربية حاضراً، إذ فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على نظام الأسد وفصيل من الجيش الوطني، في حين عُقدت قمة روسية تركية قطرية مشتركة حول الملف السوري.

ولعل التطورات السياسية الدولية التي رافقت الملف السوري كانت الأبرز، خصوصاً تلك المرتبطة بجهود تعويم نظام الأسد؛ كالاتصال الهاتفي بين بشار الأسد وملك الأردن، وانتخاب منظمة الصحة العالمية نظام الأسد لعضوية مجلسها التنفيذي.

في ضوء هذه التطورات يأتي الإصدار السادس من مؤشر التوافق الوطني لرصد أبرز مواقف قوى الثورة والمعارضة من عدة أحداث متعلقة بالملف السوري؛ ليوضح نِسب التوافُق والتخالُف تجاهها.

يتألف التقرير من خمسة أقسام رئيسة، هي:

- منهجية مؤشر التوافق الوطني: يشرح هذا القسم المنهجية التي اعتمدت في هذا العمل؛ ابتداءً بتحديد الجهات المرصودة، مروراً بالمواقف السياسية تجاه القضايا التي ستُرصد، ومنهجية الرصد وتصنيف المواقف، وكيفية تحويلها إلى شكل رقمي قابل للقياس، وصولاً إلى تحديد معيار "التوافق" و"عدم التوافق"؛ كل ذلك من جهة مواقف قوى الثورة والمعارضة.

- ومن جهة ثانية تضمن هذا القسم المنهجية الخاصة بمواقف الحاضنة الشعبية؛ ابتداءً بطريقة جمع البيانات، ومواصفات العينة، واختيار الأحداث المستطلعة آراء الحاضنة فيها، ومنهجية تصنيف مواقفها.
- نسب توافق عينة من الحاضنة الشعبية تجاه الأحداث: يستعرض هذا القسم بشكل أساسي نسب مواقف الحاضنة الشعبية تجاه قائمة من أبرز الأحداث المتعلقة بالملف السوري، ثم يحول هذا النسب إلى شكل "مواقف متوافقة" و"مواقف متخالفة".
- نسب توافق القوى السورية تجاه الأحداث: يبين مواقف هذه القوى على شكل نسب مئوية، ثم يحول هذا النسب إلى شكل "مواقف متوافقة" و"مواقف متخالفة".
- المقارنة بين مؤشرات الحاضنة الشعبية وقوى الثورة: يضم هذا القسم مقارنة مواقف الحاضنة الشعبية مع تلك الصادرة عن قوى الثورة والمعارضة تجاه الأحداث المختارة؛ بهدف رصد مؤشرات التطابق بينهما.
- مؤشرات التوافق النهائية: وتشمل المؤشرات النهائية لتوافق كل من: القوى السياسية والعسكرية، والهيئات الشعبية التي لها نشاط سياسي، إضافة إلى مؤشرَي توافق شبكات المجتمع المدني السورية ومؤشر التوافق العام.

جديد المؤشر

قدم مؤشر التوافق الوطني بإصداراته الخمسة إضافة نوعية إلى الساحة السورية من جهة إثبات بعض الفرضيات وبعض الظواهر، كقضية الصمت والتوافق في القضايا الداخلية؛ إلا أننا سعينا في هذا الإصدار للأخذ ببعض الملاحظات والتوصيات المستفادة من تفاعل الخبراء والمستشارين والجمهور مع الإصدارات السابقة، وذلك من خلال ما يلي:

1. تقليل الأحداث المرصودة والاعتماد على أسلوب العينة؛ فقد أخذنا 21 حدثاً كعينة من مجمل الأحداث التي رصدها فريق العمل، وهي «51»، وراعينا في ذلك أن تكون العينة ممثلة لمختلف المواقف والمواضيع.
2. كان هناك تركيز في هذا الإصدار على زيادة الأحداث الخاصة بتوافق مواقف الحاضنة الشعبية، عبر رفع عدد الأحداث المراد معرفة موقف الحاضنة منها إلى تسعة أحداث، بعدما كانت أربعة أحداث في الإصدار السابق، إضافة للتوسع في عملية تحليل المواقف.
3. التركيز على المقارنة بين مؤشرات الحاضنة والقوى لتحديد نسب التوافق والتخالف والصمت بينهما، وكذلك المقارنة بين نسب التوافق والتخالف والصمت لدى القوى السياسية والعسكرية والهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي.
4. إضافة قوى شعبية ذات نشاط سياسي، بعدما أظهرت اهتماماً بالحدث السياسي والتعليق عليه، واعتماد بعضها وفقاً للمنهجية المعتمدة.

القسم الأول: منهجية مؤشر التوافق الوطني

اعتمدنا في هذا الإصدار منهجية خاصة بمواقف قوى الثورة والمعارضة، وأخرى خاصة بالحاضنة الشعبية.

أولاً: المنهجية الخاصة بمواقف قوى الثورة والمعارضة

رسم توضيحي (1) يبين مراحل بناء منهجية مؤشر التوافق

1- تحديد الجهات:

ونقصد بها: مجموعة المعايير التي اتبعها فريق العمل في تحديد الجهات التي ستُرصد مواقفها، وتتلخص هذه المعايير فيما يلي:

1 - تنتمي -بشكل عام- لقوى الثورة والمعارضة السورية.

2 - لديها معرفات رسمية[1].

3 - تمارس نشاطاً سياسياً بصورة أو بأخرى يعبّر عن "فاعليتها وتأثيرها" سياسياً وعسكرياً وفي الشأن العام، وقد اعتمدنا معياراً لقياس هذا النشاط يتمثل في إصدار الجهة بياناً سياسياً واحداً على الأقل خلال فترة الرصد التي امتدت خلال سنة 2021، سواء تعلّق هذا البيان بالأحداث المرصودة أم لا[2].

وقد طُبقت هذه المعايير على عدد من الجهات السياسية والعسكرية والهيئات الشعبية الثورية والإنسانية التي رُشحت لتكون محلاً للرصد وعددها /43/، واستُبعد عدد منها وعددها /6/ لعدم مطابقتها للمعايير (يمكن مراجعة الجهات المرصودة المستبعدة في الملحق رقم /1/)[3].

قُسمت الجهات المرصودة إلى[4]:

• **القوى السياسية:** وهي الجهات والقوى ذات الهيكلية الواضحة، والتي في حكمها، وبلغ عددها /24/ في هذا الإصدار[5].

• **القوى العسكرية:** وهي التجمعات العسكرية التي لها اهتمام بتتبع الحدث السياسي، أو التي لها مشاركة في أحد مسارات التفاوض، وهي ممثلة بجهتين فقط في هذا الإصدار.

• الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي: وهي القوى السياسية الناشئة التي ظهرت حديثاً، ويغلب عليها الطابع المحلي، وتصدر بعض المواقف والتصريحات السياسية؛ والتي في حكمها، ووصلت إلى /8/ جهات[6].

1 - يمثل هذا المعيار شرطاً ضرورياً للتعرف على مواقف الجهة.
ونود الإشارة هنا إلى اعتماد الرصد على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المرصودة عبر المعرفات الرسمية الخاصة بها، أو تصريحات السياسيين من الصفوف الأولى الذين عرّفوا بأنفسهم على وسائل الإعلام بصفتهم الرسمية أو الحزبية، وتمت مشاركتها على ذلك المعرف الرسمي. في حين لم تُؤخذ مقالات الرأي المنشورة على المواقع الرسمية أو على مواقع إعلامية أخرى كونها لا تعبر بالضرورة عن موقف رسمي للجهة التي ينتمي إليها.

2 - اعتمد المؤشر هذا المعيار "صدور البيانات السياسية" لأنه قابل للرصد والقياس.

3 - بُني الرصد الحالي للجهات في هذا المؤشر بناءً على ما انتهى إليه الإصدار السابق؛ إذ وصل العدد الكلي للجهات التي تم رصدها – باستثناء التحالفات المدنية - /43/ جهة، وبعد تطبيق المعايير المذكورة آنفاً اقتصر المؤشر على /35/ جهة انطبقت عليها المعايير.

4 - نود الإشارة إلى أن التقسيم أعلاه هو تقسيم كمّيّ لتسهيل قراءة مواقف الجهات، ولا يُقصد به أي معيار تقييمي للجهات والقوى.

5 - أدرج المجلس الإسلامي السوري الذي يُعد من الجهات الاعتبارية مع الجهات السياسية تجاوزاً بالنظر الى تخصص المجلس العُلمائي المعروف؛ وذلك لاهتمامه بالحدث السياسي بشكل واضح وإصداره البيانات بشكل دوري.

6 - أُدرجت رابطة الشبكات السورية ضمن "الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي" رغم أنها تدخل في منظمات المجتمع المدني؛ كونها الشبكة الأكبر التي تضم غالبية منظمات المجتمع المدني السورية، ولصعوبة وضعها في تصنيف منفرد وحدها.

الجهات التي اعتمدها المؤشر

القوى السياسية

المجلس الوطني الكردي

هيئة التنسيق الوطنية

رابطة المستقلين الكرد السوريين

قوى عسكرية

الجبهة الوطنية للتحرير

إدارة التوجيه المعنوي[1]

هيئات اعتبارية

هيئات شعبية لها نشاط سياسي

الحركة النسوية

هيئات ومنظمات إنسانية

1 - ارتأينا تصنيف إدارة التوجيه المعنوي والجبهة الوطنية للتحرير جهتَين منفصلتَين بشكل غير رسمي لأن كل مؤسسة عادة ما تكون بياناتها منفصلة، وإن كانتا من الناحية الهيكلية تتبعان لمؤسسة واحدة هي "الجيش الوطني".

مقارنة مع الإصدارات الخمسة السابقة يمكن وضع الملاحظات التالية على الجهات المدرجة في هذا الإصدار:

1 - ثمة تقارُب في أعداد القوى السياسية التقليدية (الأحزاب والتيارات) النشطة على مدى السنوات الماضية، والتي تراوحت بين /25-14/ في إصدارات المؤشر الخمسة السابقة؛ غير أنها انخفضت في هذا الإصدار إلى /23/ بسبب توقف نشاط بعضها.

2 - ظهور هيئات شعبية ذات نشاط سياسي في الآونة الأخيرة؛ وصل في الإصدار الرابع إلى /3/ قوى، ثم ارتفع في الإصدار الخامس إلى /9/، وتراجع في هذا الإصدار إلى /8/ قوى؛ مع الإشارة إلى أن بعض القوى المرصودة سابقاً توقف نشاطها ولم تعد تستوفي المعايير المطلوبة لإدراجها ضمن المؤشر، وأضيفت بالمقابل قوى ناشئة؛ مما يشير إلى حالة عدم الاستقرار التي تمر بها هذه القوى، وهذا أمر متوقع في ظل حداثة تشكيلها.

3 - بعد تصنيف إدارة التوجيه المعنوي وقيادة أركان الجيش الوطني جهتَين منفصلتَين بشكل غير رسمي في الإصدارات السابقة، اعتُمدت إدارة التوجيه المعنوي في هذا الإصدار جهة رسمية عن الجيش الوطني في «مناطق النفوذ التركي» باعتبارها الإدارة التابعة للجيش الوطني والمختصة بإبداء المواقف السياسية على الأحداث، ووضعت الجبهة الوطنية للتحرير كجهة ثانية على الرغم من تبعيتها «الظاهرية» للجيش الوطني، على اعتبار لها معرفات مستقلة، وأصدرت خلال فترة الرصد بيانين منفصلين عن الجيش الوطني [1].

بذلك نشهد شبه ثبات في عدد القوى العسكرية في آخر أربعة إصدارات للمؤشر بما فيها هذا الإصدار، وهي بشكل متوسط /3/ جهات، بعد أن كانت في الإصدارين الأول والثاني /12/ و/8/ على التوالي؛ مما يشير إلى أن التعاطي السياسي على مستوى هذه الجهات اقتصر على «الهيئات القيادية» بعد أن كان على مستوى الفصائل [2].

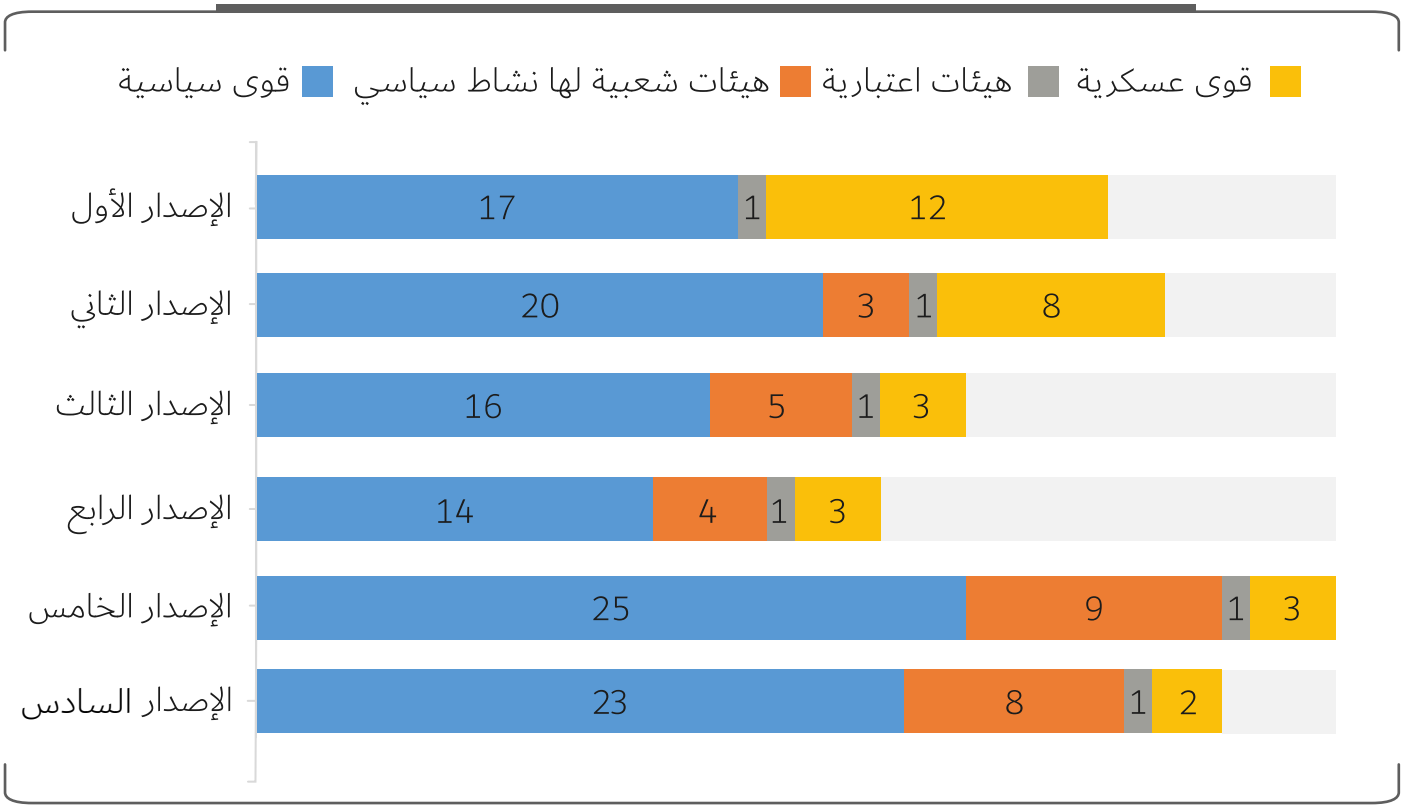

رسم توضيحي (2) يبين أعداد قوى الثورة والمعارضة التي رصدها مؤشر التوافق الوطني في إصداراته الست

1 - نود لفت النظر إلى أن أحد المواقف الذي صرحت به الجبهة الوطنية للتحرير لم يدرج ضمن هذا الإصدار، وهو بيان بخصوص التصعيد العسكري والأمني الذي قام به نظام الأسد ضد محافظة درعا في منتصف عام 2021.

2 - يُنظر: الائتلاف و70 فصيلا عسكريا يعلنون رفض مقترحات دي مستورا، عربي 21، 2/10/2015، شوهد في: 20/5/2021. وعشرات الفصائل العسكرية في سوريا ترفض دعوة دي مستورا لحوار جنيف، شبكة شام، 13/5/2015، شوهد في 20/5/2021.

2- تحديد المواقف وتصنيفها:

بعد تحديد الجهات تم الانتقال إلى الخطوة الثانية، وهي تحديد المواقف السياسية التي سيُقاس توافق القوى تجاهها؛ فرصدنا بداية جميع المواقف السياسية المتعلقة بالقضية السورية، وقد وصلت إلى /51/، وبعدها اخترنا عينة تمثيلية عن هذه المواقف بلغت /21/ حدثاً[1] اعتمدنها ضمن هذا الإصدار، وقد استخدمنا أسلوب العينة وفق عدة معايير، هي:

1 - التنوع: أن تكون الأحداث الداخلة في العينة شاملة لعدة مواضيع، كالحل السياسي والأوضاع الداخلية والتطورات الإنسانية والحقوقية... إلخ.
2 - الأهمية: شمول العينة للأحداث المهمة التي كان لها تأثير ما في القضية السورية.
3 - مدى التفاعل: إذا كان هناك حدثان متشابهان حول قضية واحدة يُؤخذ ضمن العينة الحدثُ الذي تفاعلت معه القوى.

شملت العينة الأحداث التالية:

1 - انفجار سيارة مفخخة في عفرين شمال سوريا[2].
2 - الجولة الـ 15 من مسار أستانا للحل السياسي في سوريا[3].
3 - الإعلان عن اتفاق أحادي لفتح المعابر بين مناطق سيطرة نظام الأسد والمناطق خارج سيطرته[4].
4 - انتخابات نظام الأسد الرئاسية ونتائجها[5].
5 - انتخاب نظام الأسد لعضوية المجلس التنفيذي في منظمة الصحة العالمية[6].
6 - إدانة إطلاق النار من قبل قوات «قسد» على المحتجين في منبج[7].
7 - قصف صاروخي على مشفى الشفاء في عفرين.
8 - التصعيد العسكري الروسي في منطقة إدلب[8].
9 - العقوبات الأمريكية المفروضة على فصيل تابع للجيش الوطني[9].

1- اعتمدنا أسلوب العينة في هذا الإصدار لعدة أسباب أبرزها: التخفيف من طول المؤشر وعدد الجداول والأرقام والنسب؛ فاختِير 21 حدثاً بشكل إفرادي.
2- شهدت مدينة عفرين في شهر كانون الثاني 2021 تفجيراً راح ضحيته ستة شهداء على الأقل بينهم ثلاثة أطفال.
ارتفاع حصيلة تفجير عفرين إلى 6 قتلى و25 جريحاً، وكالة الأناضول، 30/1/2021، شوهد في: 18/1/2022.
3- شهد العام 2021 عقد ثلاث جولات من محادثات أستانا حول الحل السياسي في سوريا، وكما أوضحنا في بداية المؤشر فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة في اختيار الأحداث؛ حيث رُصدت جميع الجولات واختيرت الجولة 15، وفيها تمديد الهدنة في محافظة إدلب إلى جانب ملفات أخرى.
لا جديد في "أستانة 15" سوى موعد الجولة المقبلة، عنب بلدي، 17/2/2021، شوهد في: 18/1/2022.
4- أعلنت روسيا مطلع العام في شهر آذار عن اتفاق أحادي لفتح ثلاثة معابر داخلية تصل مناطق سيطرة النظام بمناطق خارجة عن سيطرته، وهو ما قُوبل برفض شعبي.
ناشطون في الشمال السوري يرفضون فتح معابر مع مناطق سيطرة النظام، عنب بلدي، 24/3/2021، شوهد في: 18/1/2022.
5- ألقى بشار الأسد خطاب القسم بعد إجراء انتخابات رئاسية في مناطق سيطرته، وفوزه بولاية رابعة بعد حصوله على 95.1 من أصوات الناخبين المشاركين في الانتخابات.
الانتخابات السورية: بشار الأسد يفوز بولاية رئاسية رابعة، بي بي سي عربي، 27/5/2021، شوهد في: 16/1/2022.
6- انتخبت منظمة الصحة العالمية في شهر أيار من العام 2021 نظام الأسد عضواً في مجلسها التنفيذي، وهو منصب يسمح للنظام في أن يكون ممثلاً عن الشرق الأوسط في هذه العضوية.
منظمة الصحة العالمية تنتخب نظام الأسد عضواً في مجلسها التنفيذي، السورية نت، 29/5/2021، شوهد في: 16/1/2022.
7- شهدت مدينة منبج بريف حلب الشرقي الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية "قسد" احتجاجات من العشائر العربية ضد ما أسموه "التمييز العنصري ضد العرب والتجنيد الإلزامي"، وحينها أطلقت "قسد" النار على المحتجين وأوقعت قتلى وجرحى.
احتجاجات دامية في منبج.. العشائر تنتفض و"الإدارة الذاتية" ترد، قناة الحرة الأمريكية، 2/6/2021، شوهد في: 18/1/2022.
8- تعرضت مناطق إدلب خلال النصف الثاني من العام 2021 لتصعيد عسكريا روسي عبر تكثيف عمليات القصف الجوي، وما رافقها من استهدافات بالصواريخ والمدفعية، أسفرت عن سقوط العديد من الشهداء والجرحى بين المدنيين.
شهداء بقصف النظام وروسيا على إدلب في أيام عيد الأضحى، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، 22/7/2021، شوهد في: 18/1/2022.
9- فرضت وزارة الخزانة الأمريكية في تموز الماضي 2021 عقوبات شملت إحدى مكونات الجيش الوطني السوري، فصيل "أحرار الشرقية"، إلى جانب عدد من الشخصيات في نظام الأسد.
توضيحات هامّة حول فرض الخزانة الأمريكية عقوبات على أحد مكوّنات جيشنا الوطني، التوجيه المعنوي، 30/7/2021، شوهد في: 18/1/2022.

10 - تدهور الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة نظام الأسد ورفع أسعار المحروقات والسلع[1].
11 - «مؤتمر اللاجئين 2" في دمشق[2].
12 - أعمال شغب ضد السوريين في العاصمة التركية أنقرة[3].
13 - المساعي الروسية لوقف إدخال المساعدات عبر الحدود[4].
14 - الاتصال الهاتفي بين بشار الأسد وملك الأردن عبد الله الثاني[5]، بوصفه حدثاً ممثلاً لجهود التطبيع مع نظام الأسد.
15 - إضراب المعلمين في مناطق شمال وشرق حلب[6].
16 - الجولة السادسة للجنة الدستورية[7].
17 - إعادة منصب المفتي إلى سوريا وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً للبلاد[8].
18 - المحادثات القطرية التركية الروسية حول الملف السوري[9].
19 - العقوبات الأمريكية والبريطانية المفروضة على النظام[10].
20 - اتهام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نظام الأسد باستخدام السلاح الكيماوي في سراقب[11].
21 - كلمة السفير السعودي أمام الأمم المتحدة حول سوريا[12].

1- شهدت مناطق سيطرة النظام خلال الآونة الأخيرة تدهوراً متسارعاً للأوضاع المعيشية، ازدادت مع مضاعفة النظام أسعار المحروقات وزيادة أسعار الأدوية والسلع الضرورية.
النظام السوري يزيد أسعار الخبز والمازوت مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، القدس العربي، 11/7/2021، شوهد في: 16/1/2022.
2- انطلق "مؤتمر اللاجئين" بنسخته الثانية في العاصمة دمشق بمشاركة مبعوث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى سورية، ويهدف إلى تهيئة الظروف لعودة اللاجئين السوريين وتوفير ظروف معيشة كريمة وبيئة، وفقاً لوسائل إعلامية موالية للنظام.
سوريا.. استئناف اجتماعات متابعة عمل المؤتمر الدولي لعودة اللاجئين السوريين، روسيا اليوم، 24/7/2021، شوهد في: 18/1/2022.
3- شهدت العاصمة التركية أنقرة في شهر آب 2021 أعمال شغب ضد السوريين وممتلكاتهم، عقب خلافٍ أدّى إلى مقتل مواطن تركي.
تجدّد الاعتداء على السوريين وممتلكاتهم في أنقرة، تلفزيون سوريا، 12/8/2021، شوهد في: 18/1/2022.
4- في تموز من العام 2021 أبدت روسيا رفضها لمشروع قرار تمديد آلية إدخال المساعدات العابرة للحدود إلى سوريا من منفذ باب الهوى وتوسيع نطاق هذه الآلية لتشمل معبر اليعربية مع العراق، وفي محاولة لتليين الموقف الروسي عدلت الدول صاحبة مشروع القرار النص ليكون الإبقاء فقط على معبر باب الهوى مفتوحاً لمدة عام لدخول المساعدات.
مجلس الأمن يؤجل التصويت على تمديد إدخال المساعدات إلى سوريا، يورونيوز، 8/7/2021، شوهد في: 18/1/2022.
5- أجرى رأس النظام بشار الأسد اتصالاً هاتفياً مع ملك الأردن عبد الله الثاني، ويُعد الاتصال الأول منذ انطلاق الثورة السورية عام 2011، ويأتي في سياق التطبيع العربي مع النظام.
ملك الأردن عبدالله الثاني يتلقى اتصالا هاتفيا من الرئيس السوري بشار الأسد هو الأول منذ سنوات، روسيا اليوم، 3/10/2021، شوهد في: 16/1/2022.
6- شهدت مناطق الشمال السوري الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني سلسلة إضرابات نفذها معلمون يطالبون برفع سوية العملية التعليمية، وتحسين الظروف المعيشية للمعلمين عبر رفع الرواتب.
إضراب المعلمين يشل المدارس شمالي سورية، العربي الجديد، 15/10/2021، شوهد في: 18/1/2022.
7- عقدت الأطراف المشاركة في اللجنة الدستورية السورية الجولة السادسة في جنيف انتهت دون تحقيق أي تقدم ملموس، أو التوصل لأي تفاهمات بين الأطراف بحسب مبعوث الأمم المتحدة غير بيدرسون.
دون تقدم.. انتهاء الجولة السادسة لاجتماعات لجنة الدستور السورية، صحيفة يني شفق، 22/10/2021، شوهد في: 18/1/2022
8- ألغى رأس النظام بشار الأسد منصب مفتي الجمهورية، على أن توكل مهامه إلى المجلس العلمي الفقهي في وزارة الأوقات، في خطوة دفعت المجلس الإسلامي السوري لانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً عاماً لسوريا.
"الإسلامي السوري" ينتخب أسامة الرفاعي مفتيًا لسوريا، عنب بلدي، 20/11/2021، شوهد في: 18/1/2022.
9- عقد وزراء خارجية قطر وتركيا وروسيا مطلع العام الماضي 2021 اجتماعاً استضافته الدوحة، تركز حول الوضع في سوريا والدعوة إلى حل سياسي للصراع المستمر منذ عشر سنوات.
محادثات قطرية تركية روسية لبحث الجهود الرامية إلى حل سياسي دائم في سوريا، فرانس 24، 11/3/2021، شوهد في: 18/1/2022.
10- في هذا الموقف عُدت العقوبات البريطانية والأمريكية -رغم اختلاف زمن فرضها- حدثاً واحداً، وعلى أساس ذلك تم تحليل مواقف القوى.
ففي كانون الثاني من عام 2021 فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات بحق شخصيات عسكرية وأمنية في النظام لضلوعهم في هجمات كيماوية، فيما فرضت الحكومة البريطانية في آذار من العام نفسه عقوبات بحق 6 مسؤولين في نظام بشار الأسد، بينهم وزير الخارجية السوري فيصل المقداد.
عقوبات أمريكية جديدة طالت ضباطاً من مخابرات وجيش النظام، السورية نت، 8/12/2021، شوهد في: 16/1/2022
بريطانيا تفرض عقوبات على 6 مسؤولين من النظام، وكالة الأناضول، 15/3/2021، شوهد في: 16/1/2022
11- اتهمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية النظام باستخدام سلاح كيميائي خلال هجوم شنّه على مدينة سراقب بريف إدلب الشرقي في شباط من عام 2018.
سوريا: منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتهم النظام باستخدام غاز الكلور في هجوم على سراقب، فرانس برس 24 12/4/2021، شوهد في 16/1/2022.
12- ألقى السفير السعودي في الأمم المتحدة عبد الله المعلمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة كلمة شديدة ضد نظام الأسد، دعا في مضمونها إلى عدم التصديق بانتهاء الحرب في سوريا.
"لا تصدقوهم".. خطاب شديد لسفير السعودية في الأمم المتحدة ضد نظام الأسد، تلفزيون سوريا، 17/12/2021، شوهد في: 18/1/2022.

3- منهجية تحليل المواقف:

نقصد بها: مجموعة القواعد المتبعة لتحليل المواقف السياسية الصادرة عن الجهات المرصودة، وتتضمن ما يلي:

1 - تحديد مؤشر رقمي يعبر عن المواقف المعلنة، بحيث يُعد:

2 - يُعد عدم وجود بيان أو موقف معلن من الجهة المرصودة، وعدم الاستجابة للمراسلات الرسمية التي طلبت توضيح موقف هذه الجهة تجاه حدث ما بمثابة «الصمت» والامتناع عن التصريح؛ وهذا الأمر يختلف تماماً عن حالة وجود بيان أو تصريح واضح بالحياد.

3 - إن نسبة المواقف المعلنة للجهات المستهدفة إلى أي من هذه التصنيفات السابقة أعلاه (الصمت، التأييد المعلن، التأييد الضمني.... إلخ) لا يعني أن ثمة قاعدة عامة تنطبق عليها جميعها؛ فلكل حدث أو موقف طبيعته ومواقفه التي تكون واضحة أحياناً فيسهل تصنيفها، وأحياناً أخرى يكتنفها بعض الغموض مما يتطلب تحليلها، بحيث يمكن نسبتها إلى أي من المواقف الستة المحددة في المؤشر. لذلك، ومن أجل تحقيق هذا الأمر رأينا الإشارة ضمن الحواشي لتفسير فريق العمل للمواقف الضمنية أو الغامضة بقصد إيضاح العملية أمام القارئ، من دون المواقف الصريحة التي لا تتطلب ذلك[3].

4 - إذا كانت الجهة المرصودة جزءاً من جسم ائتلافي يُنسب موقف الجسم الائتلافي إليها في حال لم يصدر عنها بيان خاص، وفق التفصيل الآتي:

- يُنسب موقف الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة للمجلس الوطني الكردي بوصفه جزءاً منه.
- يُنسب موقف هيئة التفاوض السورية لهيئة التنسيق الوطنية؛ ما لم يصدر عنها بيان خاص.

5 - حال كانت الجهة المرصودة جزءاً في أكثر من جسم ائتلافي تُنسب إليها مواقف آخر جهة انتسبت إليها[4].

6 - لم يأخذ المؤشر موضوع تثقيل أوزان الجهات المختلفة نظراً لتداخل تلك الأجسام وتعدد انتماءاتها؛ إلا أن المنهجية المعتمدة في اختيار الجهات المرصودة أعطت ثقلاً بشكل غير مباشر لمواقف الكيانات

---

1 - يمكن أن نجمل مواقف "الصمت" التي تتبناها الجهات والهيئات ضمن تصنيفَين:

1- الصمت الظاهري: بمعنى أن الجهة إما أنها معتادة على تصدير مواقفها عبر مسؤولين رفيعي المستوى من خلال تصريحاتهم أو تغريداتهم أو مقابلاتهم الإعلامية.. إلخ، وهو مما استثنينا رصده لأسباب عدة ذكرنا بعضها سابقاً، وإما أن تلك الجهات تقوم بأعمال أخرى ذات دلالة على موقف معين من القضية دون إعلان ذلك الموقف، وإما أن لها موقفاً مضمراً لكنها لا تريد إعلانه لأسبابها الخاصة.

الخلاصة: أنه قد يكون ثمة موقف للجهة، لكنها لأسباب مختلفة تؤثِر عدم التصريح المباشر عنه؛ وهذه الحالة رغم أنها ليست صمتاً إلا أننا آثرنا معاملتها معاملة الصمت لأن موقف الجهة غير واضح، وحتى لا نضطر إلى التحليل مع ما يكتنف ذلك من إمكانية الخطأ في نسبة موقف ما إلى الجهة المعنية، مما لا يصلح معه الأمر في حالة المؤشر الذي يُفترض بناؤه على المواقف الواضحة القطعية وليس الغامضة الظنية.

2- يعني عدم اهتمام الجهة بالقضية، أو عدم وجود أي موقف منها.

2 - يفرّق فريق العمل على المؤشر بين "الصمت" و"الحياد"؛ فأما الحياد فهو "موقف إيجابي" يصدر ببيان أو تصريح ...إلخ تحدد فيه الجهة حيادها تجاه حدث ما، وأما الصمت فهو "موقف سلبي" يتضمن عدم إظهار أي موقف تجاه الحدث أو الواقعة.

3 -قد يُعترض على تصنيف المواقف السياسية وقراءتها من خلال أرقام محددة؛ ففي كثير من الأحيان تكون المواقف السياسية رمادية وتحمل رسائل متعددة؛ ومع إقرارنا بذلك فإن طبيعة المؤشر -وهدفه الأصلي- تفرض علينا القيام بهذه الخطوة، ومقاربة هذه المواقف وتحويلها إلى الموقف الرقمي الأقرب لها.

4 - نُسبت لهيئة التنسيق مواقف هيئة التفاوض السورية مع أنها تُعد جزءاً من ثلاث كتل ائتلافية (التجمع الديمقراطي السوري وهيئة التفاوض السورية والجبهة الوطنية الديمقراطية "جود")؛ ليس لأنها الجبهة الأحدث، إنما كون الجبهة الوطنية الديمقراطية -الجهة الأحدث- تضم أحزاباً وقوى مرخصة من قبل نظام الأسد، وبالتالي لا ينطبق عليها المعيار الأول في منهجية تحديد الجهات، وهو "أن تنتمي الجبهة بشكل عام لقوى الثورة والمعارضة السورية".

الائتلافية، عبر تثقيل مواقفها بنسبتها إلى الجهات النشطة المنضوية تحتها والمستهدفة بالمؤشر[1].
7 - قام فريق الرصد الخاص بالمؤشر بالتواصل مع جميع الجهات المرصودة من خلال وسائل التواصل الرسمية التي تضعها على معرفاتها الرسمية، وطلب من هذه الجهات توضيح مواقفها تجاه الأحداث المرصودة؛ إلا أن التجاوب كان معدوماً.

4- معيار التوافق وعدم التوافق:

بعد الانتهاء من رصد المواقف وتصنيفها وتحليلها على شكل مصفوفات رقمية حوّلت النتيجة إلى شكل مواقف «**متوافقة**» و «**غير متوافقة**».

نقصد بالمواقف المتوافقة:

تلك المواقف المعلنة التي توافق عليها الأغلبية؛ سواءٌ بشكل صريح أو ضمني، وسواءٌ إيجاباً أو سلباً، بينما تُعد المواقف المخالفة لتوجه الأغلبية بمثابة «مواقف غير متوافقة»، مع التأكيد هنا أن مواقف الجهات الصامتة «الصمت» لا تدخل ضمن حساب النسبة، والسبب في خيارنا هذا أن نسبة المواقف الصامتة كبيرة جداً، وبالتالي فإن إدخالها ضمن حساب النسب سيؤدي إلى التشويش على المواقف المعلنة[2].
ويتم حساب نسب التوافق والتخالف على أساس نسبتها من المواقف المعلنة من قبل القوى المرصودة في المؤشر[3].

1 - على سبيل المثال: تثقل مواقف هيئة التفاوض السورية والائتلاف الوطني بشكل غير مباشر بعدد الجهات المنتمية لها والمرصودة ضمن المؤشر كالإخوان المسلمين ورابطة المستقلين الكرد السوريين ...إلخ.
2 -الفرق بين حالة حساب موقف "الصمت" وحالة عدم حسابه: أن العبرة في الحالة الأولى فقط بالمواقف المعلنة، وبالتالي إذا كان موقف "الصمت" يمثل أغلبية فإنه لا يدخل كموقف متوافق عليه، على عكس الحالة الثانية.
للتوضيح: فيما يتعلق بمواقف القوى تجاه أحداث مرتبطة بالحل السياسي؛ فمثلاً: لو أن نسبة التوافق في المواقف المعلنة فقط ما يقارب 8% وذلك إذا حيّدنا موقف الصمت، في حين لو أخذنا موقف الصمت إلى جانب المواقف المعلنة واعتبرنا أن مثله مثل بقية المواقف كانت نسبة التوافق 92% حيث يصبح الصمت هو الموقف التوافقي.
3 -نود الإشارة هنا إلى أن هناك خطوتَين لحساب النسب في كل فئة من فئات المواقف المرصودة:
الأولى: نسب المواقف "مؤيد بشدة، مؤيد نوعاً ما، ...إلخ": ففي هذه الخطوة تحسب نسب المواقف على أساس نوع القوى "سياسي، عسكري، هيئات شعبية"، بمعنى أن النسبة تكون محسوبة فقط داخل نوع القوى وليس بالنسبة لكل القوى، فعندما نقول: "33% من القوى العسكرية تؤيد" فهذه النسبة محسوبة بالنسبة للقوى العسكرية فقط. على سبيل المثال: لو كان لدينا إجمالي عدد القوى المرصودة /10/ قوى سياسية و/4/ قوى عسكرية، وكانت القوى التي تؤيد موقفاً ما هي: /5/ قوى سياسية و/3/ قوى عسكرية، فتكون النسب على الشكل التالي: 50% للقوى السياسية، 75% للقوى العسكرية.
الثانية: نسب التوافق والتخالف: هنا يكون حساب النسب على أساس جميع القوى؛ ففي المثال السابق: لو اعتبرنا أن العدد الإجمالي لكل القوى المرصودة السياسية والعسكرية /14/، وكان الموقف المؤيد هو الموقف ذي الأغلبية؛ أي الموقف المتوافق عليه، فتكون نسبة التوافق هي: 57%، وهذه النسبة تم حسابها على أساس مجموع القوى كاملاً.

ثانياً: المنهجية الخاصة بمواقف الحاضنة الشعبية

تشمل المنهجية الخاصة بمواقف الحاضنة الشعبية الحديث عن: طريقة جمع البيانات، ومواصفات العيّنة الأساسية، والأحداث التي استُطلعت آراء الحاضنة فيها.

1- طريقة جمع البيانات:

جمعت البيانات عبر رابط "kobotoolbox". وُضع في عدة مجموعات تضم العديد من الناشطين والسياسيين السوريين، كما أُرسل بشكل خاص لبعض السوريين المهتمين بالشأن العام، وقد تمت تعبئة النموذج خلال الفترة الممتدة بين 15-11-2021 و14-01-2022.

2- مواصفات العيّنة:

أجاب عن الاستبانة /362/ شخصاً، وكانت مواصفات العيّنة وفق ما يلي:

- نسب العيّنة على أساس الجنس: 77.35% ذكور، 22.56% إناث.

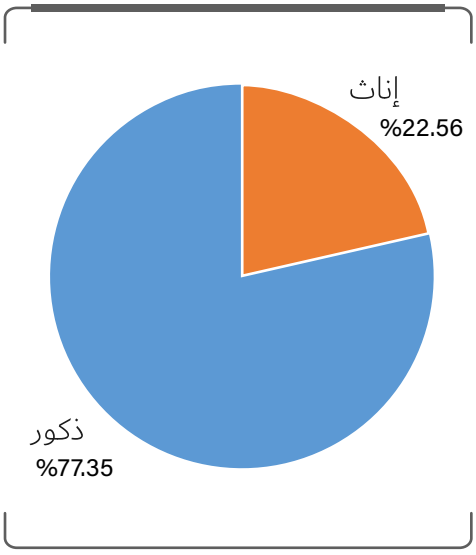

رسم توضيحي (3) يبين توزع العينة على أساس الجنس

- العيّنة على أساس مكان الإقامة: داخل سوريا 55.25%، وخارج سوريا 44.75%.

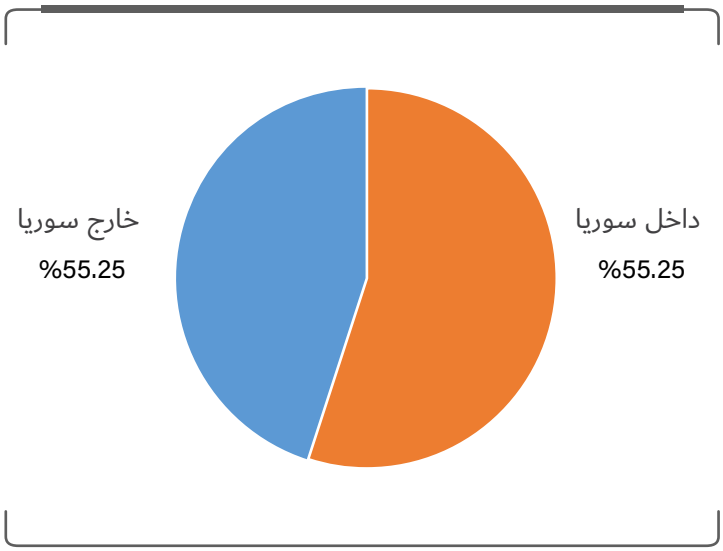

رسم توضيحي (4) يبين توزع العينة على مكان الإقامة

- كانت النسب على صعيد التحصيل الدراسي كما يلي: دراسات عليا 21.27%، وشهادة جامعية 48.9%، وتعليم ثانوي 22.44%، وشهادة تعليم أساسي فما دون 9.39%.

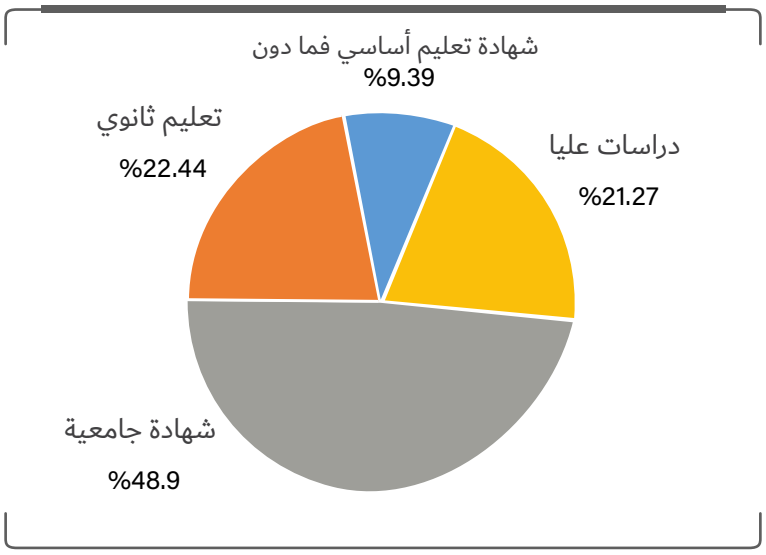

رسم توضيحي (5) يبين توزع العينة على حسب التحصيل العلمي

3- اختيار الأحداث المستطلع رأي الحاضنة بها:

وضعت عدة معايير لاختيار قائمة الأحداث التي استُطلعت آراء الحاضنة الشعبية فيها، من أبرزها:

- **التنوّع:** شملت القائمة /9/ أحداث تتعلق بمسارات متعددة، كالحل السياسي والتطورات الداخلية والمواقف الخارجية.
- **محل تجاذب:** يغلب على الظن أنها محل جدل داخل الحاضنة الشعبية.
- **محل اهتمام:** أثارت اهتمام قوى الثورة والمعارضة، وكان هناك مواقف معلنة تجاهها.

بناءً على ذلك اختار فريق العمل تسعة أحداث من أجل استطلاع آراء الحاضنة الشعبية فيها، وهي:

- العقوبات البريطانية التي فُرضت على 6 مسؤولين من نظام الأسد.
- انتخاب منظمة الصحة العالمية نظام الأسد لتمثيل سوريا في عضوية المجلس التنفيذي.
- التصعيد في مناطق عمليات النفوذ التركي كـ قصف مشفى الشفاء في مدينة عفرين.
- التصعيد المستمر من قبل النظام وروسيا في مناطق جبل الزاوية وريف إدلب.
- أعمال الشغب ضد السوريين في العاصمة التركية أنقرة.
- مسار التطبيع وإعادة العلاقات تدريجياً مع نظام الأسد.
- الجولة السادسة من اللجنة الدستورية السورية.
- إضراب المعلمين في مناطق شمال وشرق حلب للاحتجاج على الواقع المعيشي.
- إعادة منصب المفتي إلى سوريا وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً للبلاد.

4- منهجية تصنيف المواقف:

اعتُمد التصنيف الرقمي ذاته المستخدم في تصنيف المواقف بالنسبة للقوى المستهدفة، مع إضافة خيار سادس يتيح للشخص عدم الإجابة لعدم اهتمامه، وحذف خيار "الحياد" لأنه يصعب في ظل نشر الاستبانة إلكترونياً إيضاح الفرق بين "السكوت" و"الحياد"؛ فكان التصنيف في بعض الأحداث سداسياً: "مؤيد بشدة، مؤيد، الصمت، معارض، معارض بشدة، لا يهمني"، وفي بعضها اقتصر على التصنيف الثلاثي والرباعي والخماسي بالنسبة (يُنظر: الملحق رقم 2).

القسم الثاني: مؤشرات توافق الحاضنة الشعبية

بعد التعرف على منهجية الحاضنة الشعبية نقوم بإيضاح النسب والمواقف المتوافقة وفق المنهجية الموضحة في القسم الأول أعلاه؛ فنستعرض أرقام المؤشر بالنسبة للأحداث المختارة:

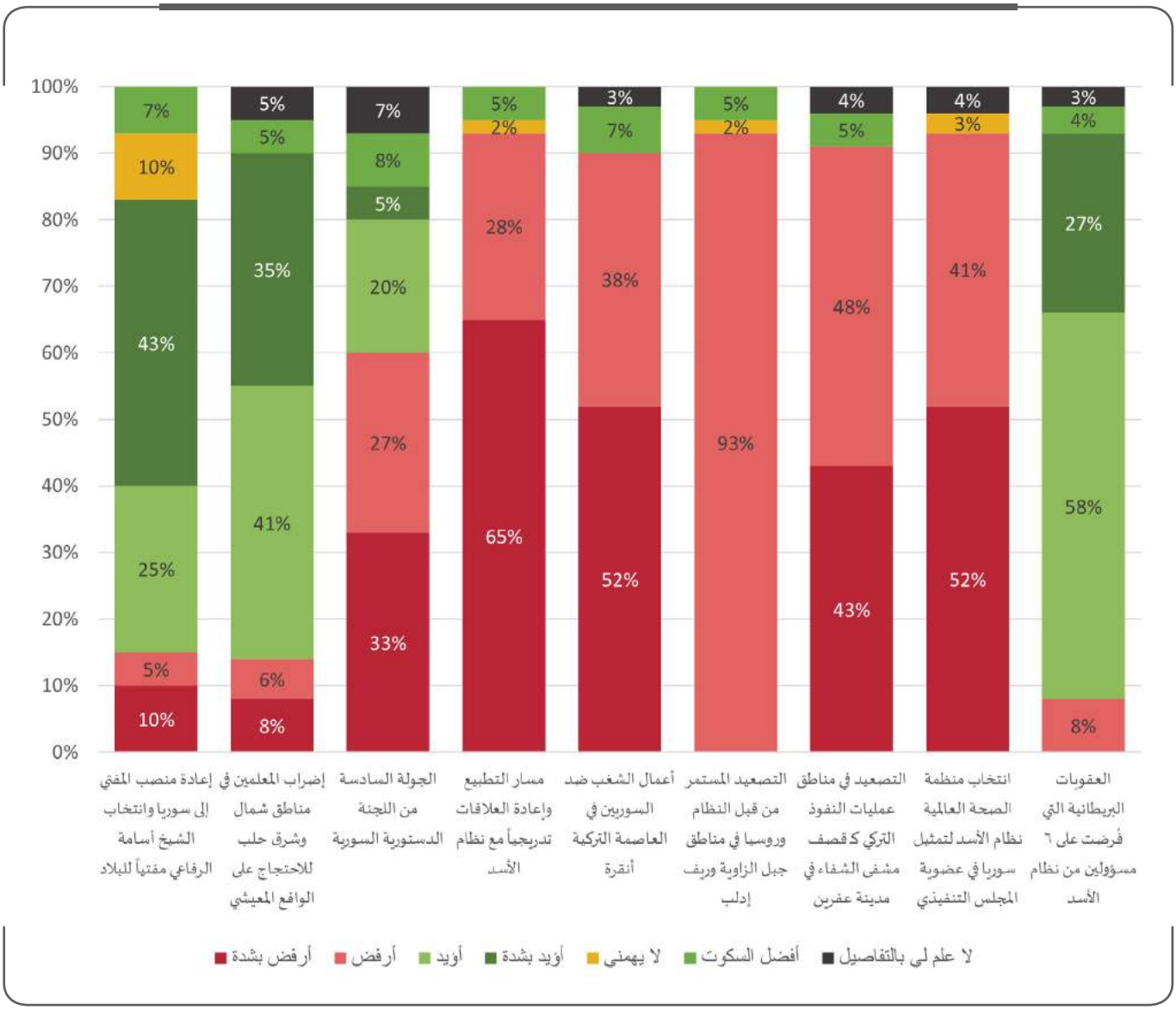

رسم توضيحي (6) يبين مواقف الحاضنة الشعبية

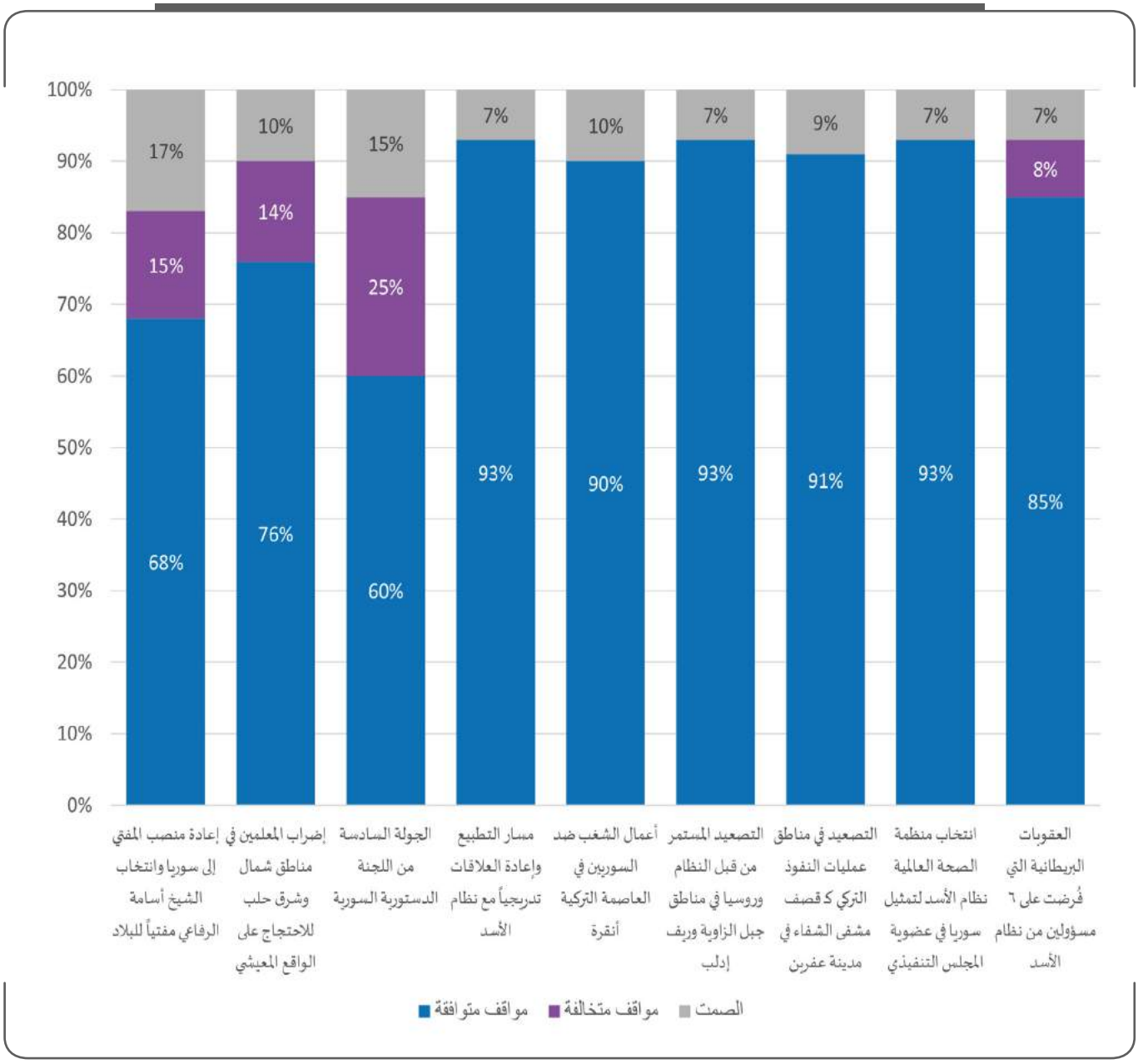

رسم توضيحي (7) يبين مؤشر توافق الحاضنة الشعبية

1 - ثمة ثلاثة أحداث حازت على أعلى نسبة توافق 93%، وهي: التصعيد المستمر من قبل نظام الأسد وروسيا ضد مناطق جبل الزاوية وريف إدلب، وانتخاب منظمة الصحة العالمية نظام الأسد لتمثيل سوريا في عضوية المجلس التنفيذي، ومسار التطبيع وإعادة العلاقات تدريجياً مع نظام الأسد.

تشير هذه النسب إلى وجود توجه عام لدى السوريين المقيمين في تركيا والمناطق خارج سيطرة نظام الأسد لرفض تعويم نظام الأسد وسياساته الإجرامية ضد المناطق خارج سيطرته.

2 - تركزت المواقف المتخالفة في أربعة أحداث وفق ما يلي: تأييد الجولة السادسة من اللجنة الدستورية بنسبة 25%، ورفض انتخاب المفتي العام للجمهورية بنسبة 15%، ورفض إضراب المعلمين في مناطق شمال وشرق حلب «مناطق درع الفرات» بنسبة 14%، ورفض العقوبات البريطانية المفروضة على بعض مسؤولي نظام الأسد بنسبة 7%.

ما يزال الموقف من اللجنة الدستورية هو الأكثر تجاذباً عند الحاضنة؛ بين غالبية (60%) تراها غير مجدية، وأقلية (25%) ترى المضيّ بها بوصفها المسار المتاح. كذلك تمثل الأحداث المتعلقة بالوضع الداخلي لقوى الثورة والمعارضة ميداناً لتجاذب المواقف بين الحاضنة؛ فهي على عكس المواقف تجاه نظام الأسد التي تحظى بتوافق عالٍ تنقسم فيها الآراء وتتعدد، ولعل ذلك يمثل اختلافاً طبيعياً يُفترض السعي لتكريسه والاعتراف به وإيجاد أدوات لإداراته.

إلى جانب ذلك يُعد الموقف الرافض لمعاقبة نظام الأسد اقتصادياً محل رفض من قبل فئة بحجة عدم فعاليته، وهو الموقف ذاته الذي ظهر في الإصدار السابق[1]، والذي يتطلب زيادة التوعية بآثار هذه العقوبات على نظام الأسد، وأنها تمثل خطوات سياسية واقتصادية تعيق إعادة تعويمه، وليس الهدف منها إسقاطه أو محاسبته.

3 - أعلى نسب الصمت كانت في الموقف من: انتخاب المفتي العام للجمهورية والجولة السادسة من اللجنة الدستورية، وهي: 17% و15% على التوالي.

على الرغم من انخفاض نسبة الصمت في مواقف الحاضنة الشعبية بشكل عام؛ إلا أن المُلاحَظ أنه يترافق مع وجود التخالف، وهذا أمر طبيعي يشير إلى حالة تعدد الآراء والمواقف داخل المجتمع السوري المقيم في تركيا والمناطق خارج سيطرة نظام الأسد.

1- بلغت نسبة الرفض لدى الحاضنة الشعبية تجاه فرض قانون قيصر على نظام الأسد 21% خلال استبانة أجراها مركز الحوار السوري عام 2021.

يُنظر: مؤشر التوافق الوطني - الإصدار الخامس، مرجع سابق، ص63

القسم الثالث: مؤشرات توافق قوى الثورة والمعارضة

بعد التعرف على المنهجية الخاصة بمواقف قوى الثورة والمعارضة نقوم بإيضاح النسب، والمواقف المتوافقة وفق المنهجية الموضحة في القسم الأول أعلاه؛ فنستعرض أرقام المؤشر بالنسبة للأحداث المختارة:

رسم توضيحي (8) يبين مواقف قوى الثورة والمعارضة

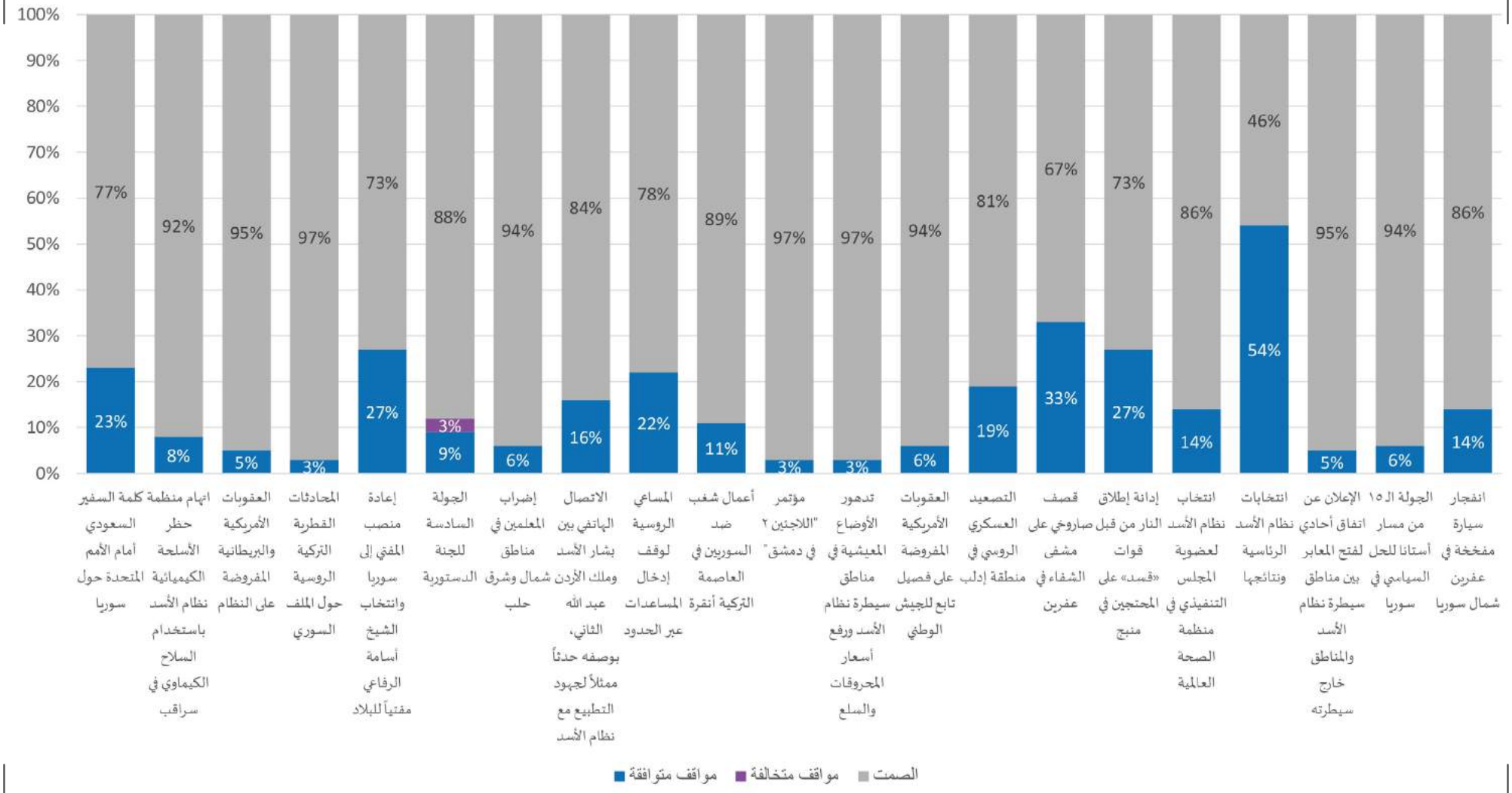

رسم توضيحي (9) يبين مؤشر توافق قوى الثورة والمعارضة

1 - حازت أربعة أحداث على نسب توافق عالية بين قوى الثورة والمعارضة، وهي: رفض كلٍّ من: انتخابات نظام الأسد الرئاسية ونتائجها بنسبة 54%، والقصف الصاروخي على مشفى الشفاء في مدينة عفرين 33%. إلى جانب إدانة إطلاق النار على المحتجين في مناطق سيطرة «قسد» بنسبة 27%، وإعادة منصب المفتي إلى سوريا وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً عاماً للبلاد بنسبة 27%.

تشير النسب السابقة إلى أن الموقف من سياسات نظام الأسد ما تزال تحظى بنسب التوافق الأعلى، وهذا أمر متوقع بالنسبة لقوى الثورة والمعارضة التي يُعد عامل معارضتها للنظام وسياساته الأكثر توحيداً لها ولمواقفها. إلى جانب ذلك يأتي التوافق بين هذه القوى حول أية خطوة تسهم في تدعيم البناء المؤسساتي داخل صفوفها في مرتبة تالية.

2 - اقتصرت المواقف المتخالفة بين قوى الثورة والمعارضة محل الرصد على حدث واحد، وهو: الجولة السادسة لأعمال اللجنة الدستورية السورية؛ إذ بلغت نسبة التخالف 3% مقابل نسبة توافق 9%، مما يشير إلى أن أعمال اللجنة ما تزال محل تجاذب واختلاف بين القوى، وهو ما ظهر في الإصدارات السابقة لمؤشر التوافق، والملاحظ أن النسبة انخفضت كما يظهر في الشكل التالي؛ ولعل ذلك يعود إلى أن معظم القوى عبّرت عن موقفها تجاه هذا المسار خلال جولاته المتكررة.

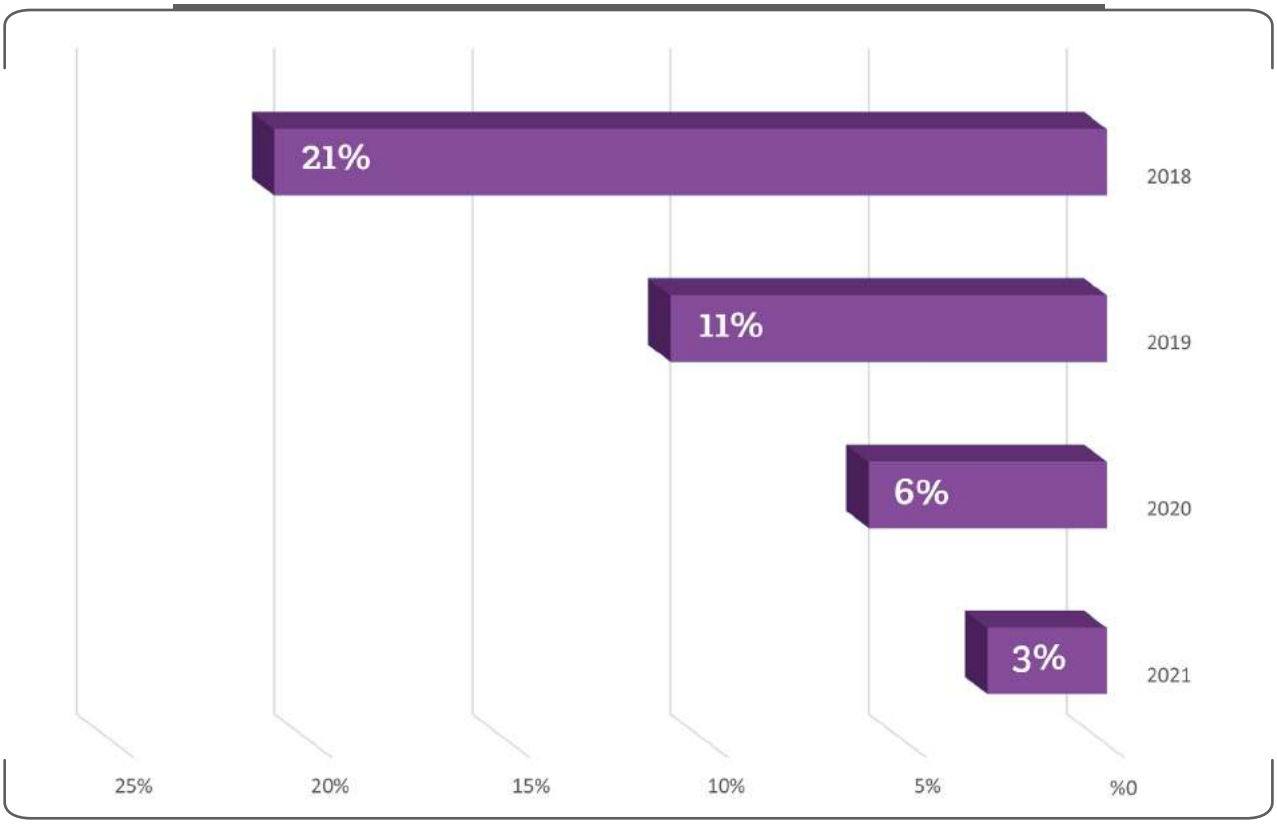

رسم توضيحي (10) يبين نسب التخالف تجاه اللجنة الدستورية منذ انطلاقها

3 - كانت نسبة الصمت لدى قوى الثورة والمعارضة مرتفعة، وتراوحت بين 46% و97%؛ إلا أن 4 أحداث حازت على أعلى نسبة صمت، وهي: مؤتمر اللاجئين2 في دمشق الذي رعته روسيا، وتدهور الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة نظام الأسد، والمحادثات القطرية الروسية التركية حول الملف السوري، والعقوبات الأمريكية والبريطانية المفروضة على النظام.

تشير النسب السابقة إلى ارتفاع نسبة الصمت تجاه الأحداث التي أبدت القوى مواقف تجاهها سابقاً، كما هو الحال في الموقف من مؤتمر اللاجئين، والأحداث المرتبطة بقضايا محلية خارج

سيطرة قوى الثورة والمعارضة، وخارجية كالمحادثات القطرية الروسية التركية حول سوريا.
نعتقد أن موقف الصمت من قبل قوى الثورة والمعارضة تجاه أحداث مهمة كقضية اللاجئين[1] والعقوبات على نظام الأسد بحجة إبداء مواقف مسبقة واضحة منها لا يتناسب مع ما تتطلبه مثل هذه الأحداث من إعلان المواقف وتكرارها؛ بما يساعد على الحشد تجاهها ومناصرتها.
بالمجمل: إن انحصار التخالف في قضية اللجنة الدستورية لا يعني أن التوافق قد تحقق في مختلف المواقف، لاسيما إذا ما أخذنا بعين النظر أن ثمة قضايا كالملف الكردي والتعاطي معه حالياً ومستقبلاً والموقف من السياسة الأمريكية تجاه القضية السورية، والتي ظهر التخالف حولها لم تكن ثمّة أحداث مرتبطة بها في عام 2021.

1- بلغت نسبة الصمت تجاه مؤتمر عودة اللاجئين الذي عُقد في دمشق عام 2020: 68% مقابل نسبة توافق (رفض معلن وضمني) 32%. يُنظر: مؤشر التوافق الوطني - الإصدار الخامس، مرجع سابق، ص55.

القسم الرابع: المقارنة بين مؤشرات الحاضنة والقوى

بما أن هنالك فرضية منتشرة في الأوساط الصحفية والشعبية في المناطق خارج سيطرة نظام الأسد أن «القوى السياسية لا تعبر بمواقفها عن مواقف الحاضنة الشعبية»؛ فإننا سنسعى في هذه الفقرة لأخذ بعض المؤشرات لاختبار هذه الفرضية، عبر المقارنة بين مواقف الحاضنة الشعبية ممثلة في العينة محل المؤشر مع مواقف القوى تجاه بعض الأحداث المرصودة.

أولاً: العقوبات البريطانية المفروضة على مسؤولين من نظام الأسد

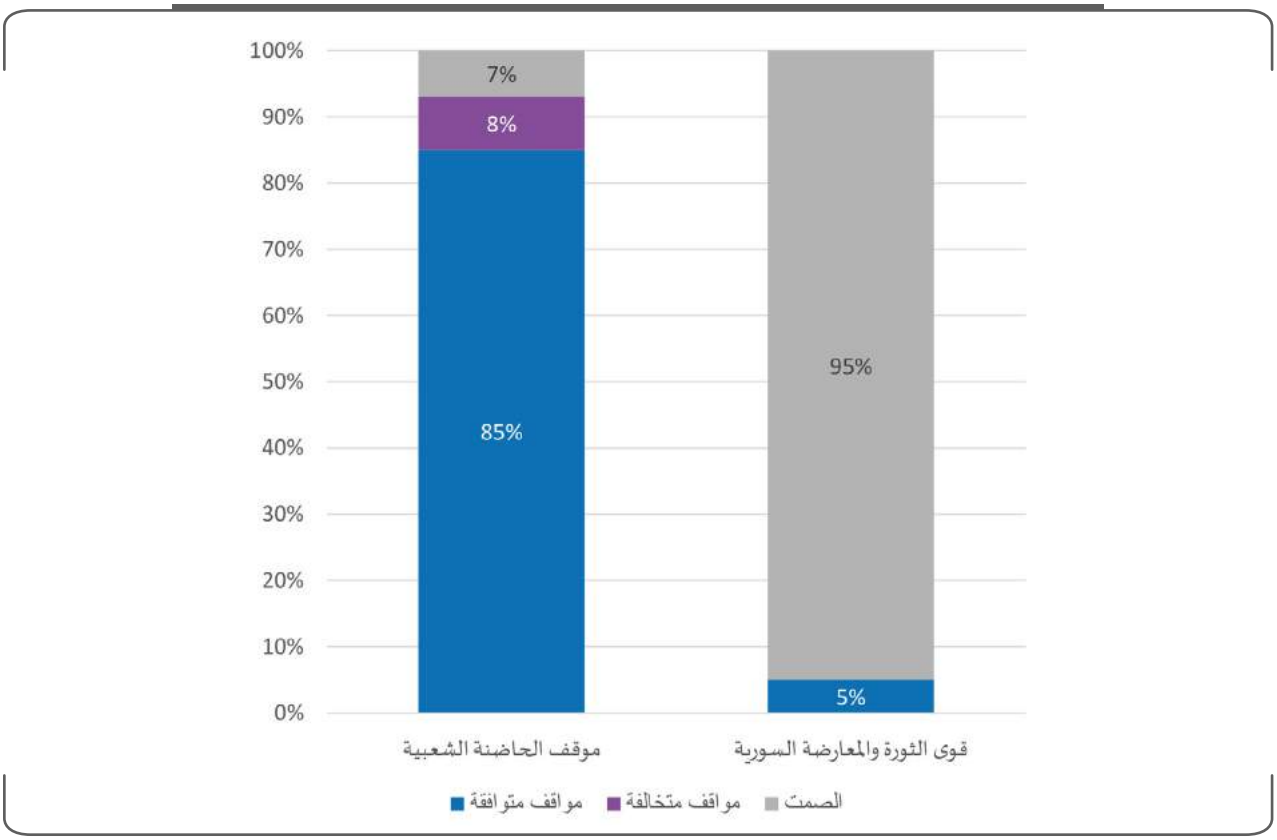

رسم توضيحي (11) يبين نسب التوفق حول العقوبات البريطانية على مسؤولين من نظام الأسد

على الرغم من ارتفاع نسبة الصمت لدى قوى الثورة والمعارضة (95%)؛ إلا أن ذلك لا يعكس موقف هذه القوى الحقيقي الذي كان وما يزال مؤيداً لها، وهو ما تم رصده في الأعداد السابقة من المؤشر[1]؛ فمن المرجح أن نسبة الصمت هنا عائدة إلى أن غالبية القوى أعلنت مواقفها المؤيدة للعقوبات سابقاً ولم ترَ حاجة لتكرارها، وهذا يتوافق بالمجمل مع مواقف الحاضنة الشعبية التي بلغت نسبة تأييدها للعقوبات 85%.

1- يُنظر: مؤشر التوافق الوطني – الإصدار الخامس، مرجع سابق، ص51.

ثانياً: انتخاب منظمة الصحة العالمية نظام الأسد لتمثيل سوريا في عضوية المجلس التنفيذي

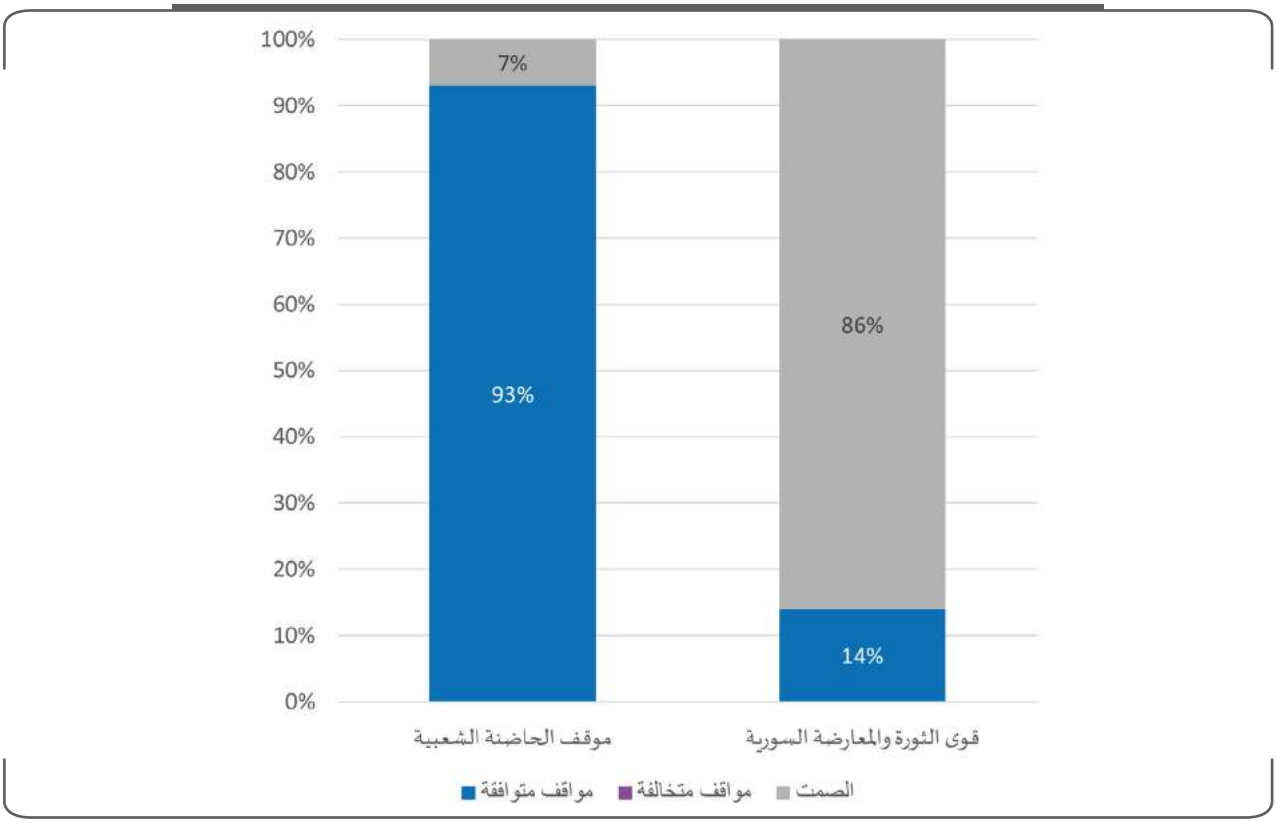

رسم توضيحي (12) يبين نسب التوفق حول انتخاب منظمة الصحة العالمية نظام الأسد لتمثيل سوريا في عضوية المجلس التنفيذي

نلحظ في الرسم البياني السابق وجود توافق بين مواقف العينة ومواقف قوى الثورة والمعارضة من جهة رفض انتخاب نظام الأسد في عضوية المكتب التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، على الرغم من الفارق الكبير بين النسبتين «93% للحاضنة مقابل 14% للقوى»؛ ولعل ذلك يعود إلى وضوح الموقف الأساسي للأخيرة من الخطوات التطبيعية مع نظام الأسد، وبالتالي قد لا ترى داعياً للتأكيد على هذا الموقف من كل خطوة تأتي لتكريس شرعية النظام وتعويمه.

ثالثاً: التصعيد في مناطق النفوذ التركي كقصف مشفى الشفاء في مدينة عفرين

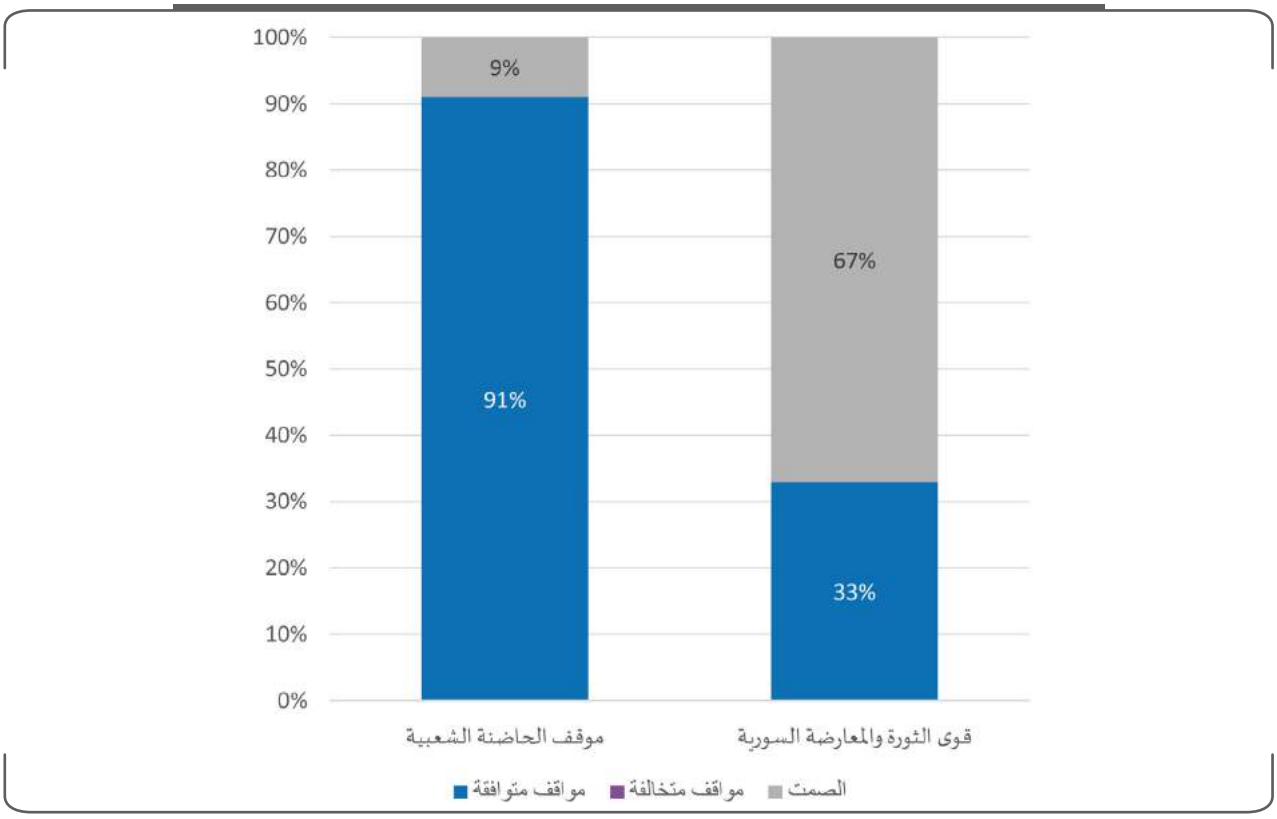

رسم توضيحي (13) يبين نسب التوفق حول التصعيد في مناطق النفوذ التركي كقصف مشفى الشفاء في مدينة عفرين

يُلاحظ في الرسم السابق أن نسبة التوافق «رفض بشدة ورفض» لدى الحاضنة الشعبية 91%، و33%بالنسبة لقوى الثورة والمعارضة محل الرصد؛ وبالتالي فإن هناك توافقاً واضحاً بين الحاضنة الشعبية وقوى الثورة تجاه رفض أي تصعيد في المناطق المحررة.

رابعاً: التصعيد المستمر من قبل النظام وروسيا في مناطق جبل الزاوية وريف إدلب

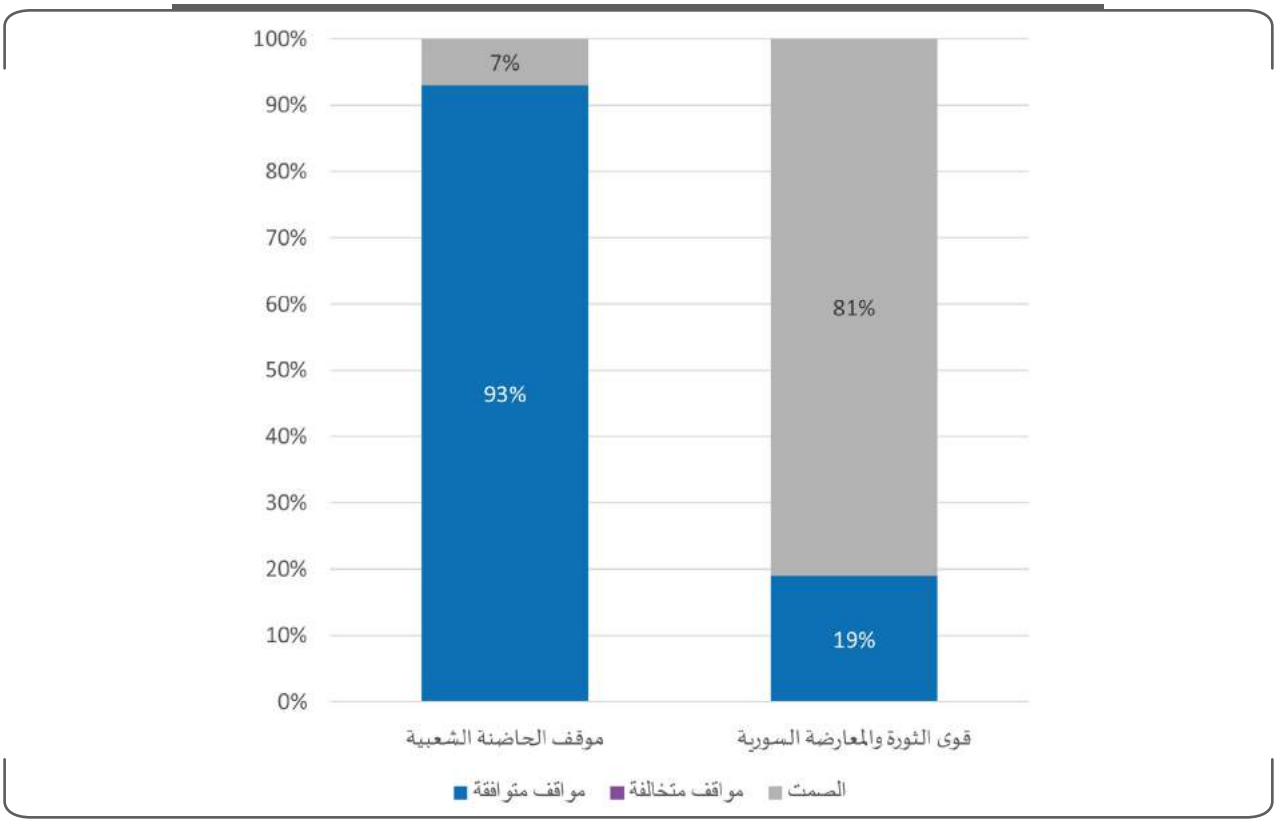

رسم توضيحي (14) يبين نسب التوفق حول التصعيد المستمر من قبل النظام وروسيا في مناطق جبل الزاوية وريف إدلب:

يُلاحظ في الرسم البياني السابق انعدام التخالف في الموقف، سواءٌ لدى الحاضنة أو قوى الثورة تجاه تصعيد النظام وروسيا في منطقة إدلب؛ إذ بلغت نسبة التوافق (رفض تام ورفض جزئي) لدى الحاضنة 93%، مقابل 19% لدى قوى الثورة، مع بروز تفاوت كبير في نسبة الصمت؛ إذ لم تتجاوز 7% لدى الحاضنة، وبلغت 81% لدى القوى.

خامساً: أعمال شغب ضد السوريين في العاصمة التركية أنقرة

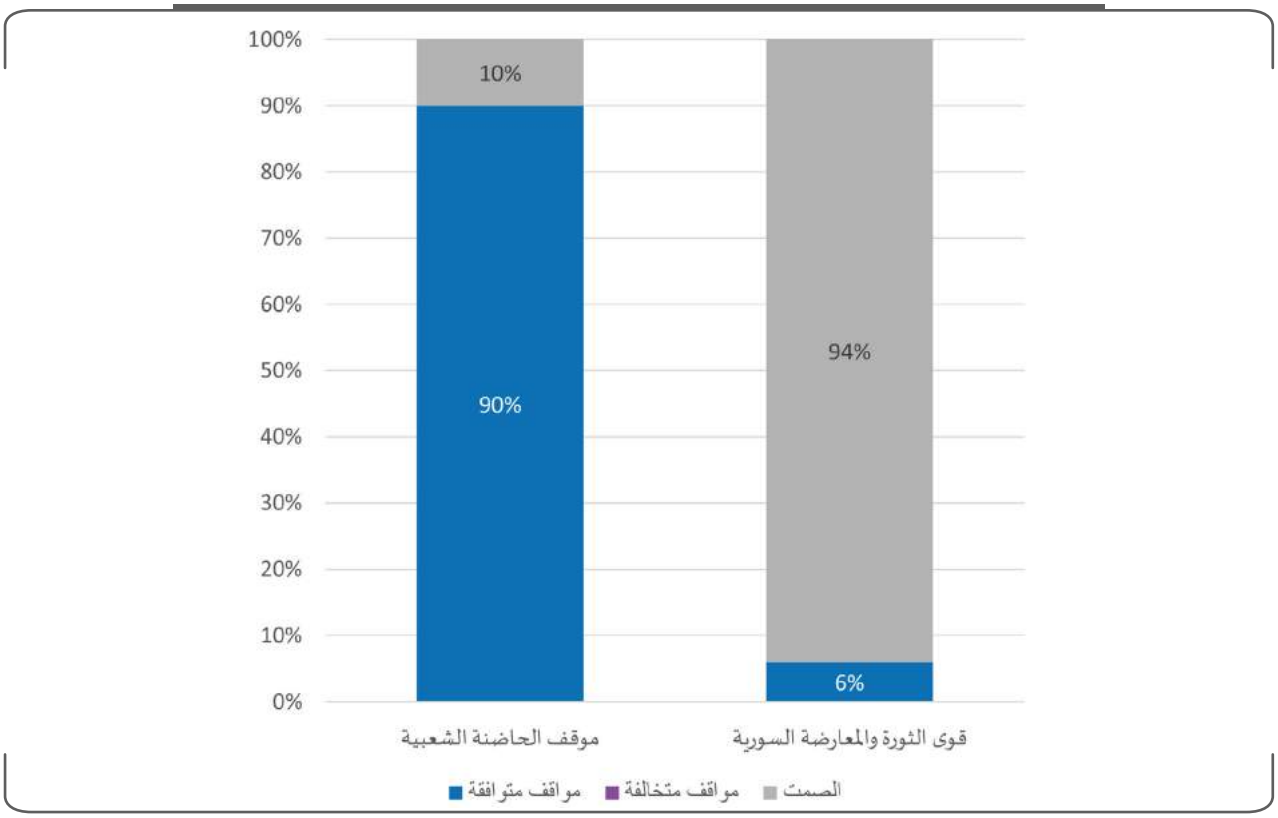

رسم توضيحي (15) يبين نسب التوفق حول أعمال شغب ضد السوريين في العاصمة التركية أنقرة

وفق الرسم البياني السابق فإن نسبة التوافق لدى الحاضنة الشعبية (رفض بشدة ورفض) تجاه أعمال الشغب ضد السوريين في أنقرة التركية بلغت 90%، فيما كانت نسبة الصمت 10%، على خلاف مواقف قوى الثورة والمعارضة التي لم تتجاوز نسبة التوافق (رفض تام وجزئي) 6%، وبلغت نسبة صمتها 94%؛ ولعل ذلك يعود لأسباب متعددة، من أبرزها: أن جزءاً من القوى «خصوصاً العسكرية والشعبية ذات النشاط السياسي» باتت لا تركز في مواقفها على الأحداث المتعلقة بقضايا اللاجئين السوريين، في حين أن القوى السياسية في غالب الأحيان تلتزم الصمت في الأحداث المتعلقة بتركيا[1].

1- بلغت نسبة الصمت بالنسبة للقوى العسكرية والهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي 100% تجاه إزالة ملفات المرشحين للجنسية الاستثنائية في تركيا ضمن ما رصده الإصدار الخامس من مؤشر التوافق الوطني، فيما كانت نسبة الصمت 67% بالنسبة للقوى العسكرية تجاه الإجراءات التي أعلنت عنها تركيا لتصحيح أوضاع اللاجئين السوريين لديها وترحيل المخالفين، والتي رصدها مؤشر التوافق الوطني في إصداره الرابع. في المقابل كانت نسبة الصمت في مواقف القوى السياسية تجاه ملف إزالة ملفات المرشحين للجنسية الاستثنائية في تركيا 100% وفق ما رصده مؤشر التوافق الوطني الإصدار الخامس، فيما بلغت النسبة 67% تجاه الإجراءات التركية لتصحيح أوضاع اللاجئين السوريين وترحيل المخالفين وفق ما رصد مؤشر التوافق في إصداره الرابع.
يُنظر: مؤشر التوافق الوطني – الإصدار الرابع، مرجع سابق، ص25، ومؤشر التوافق الوطني – الإصدار الخامس، مرجع سابق، ص 58.

سادساً: مسار التطبيع وإعادة العلاقات تدريجياً مع نظام الأسد

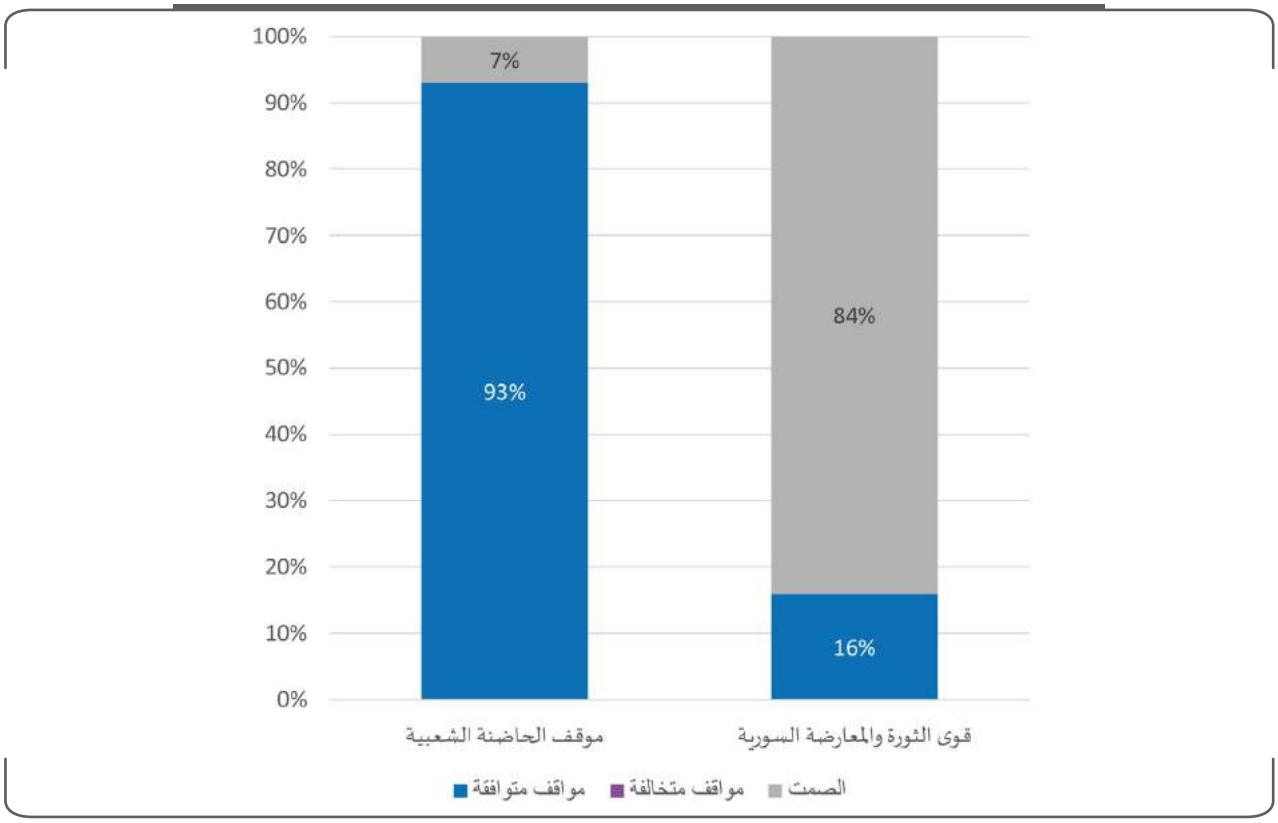

رسم توضيحي (14) يبين نسب التوفق حول مسار التطبيع وإعادة العلاقات تدريجياً مع نظام الأسد

يُلاحظ أن نسبة التوافق (رفض بشدة ورفض) مرتفعة لدى الحاضنة الشعبية وبلغت 93%، وهي نسبة طبيعية وترجمة حقيقية لمطالب السوريين في المناطق المحررة برفض الخطوات التطبيعية معه، وهي متوافقة مع مواقف القوى بصورة عامة من جهة رفض هذه الخطوات، وإن كانت بنسبة منخفضة 16%.

سابعاً: الجولة السادسة من اللجنة الدستورية السورية

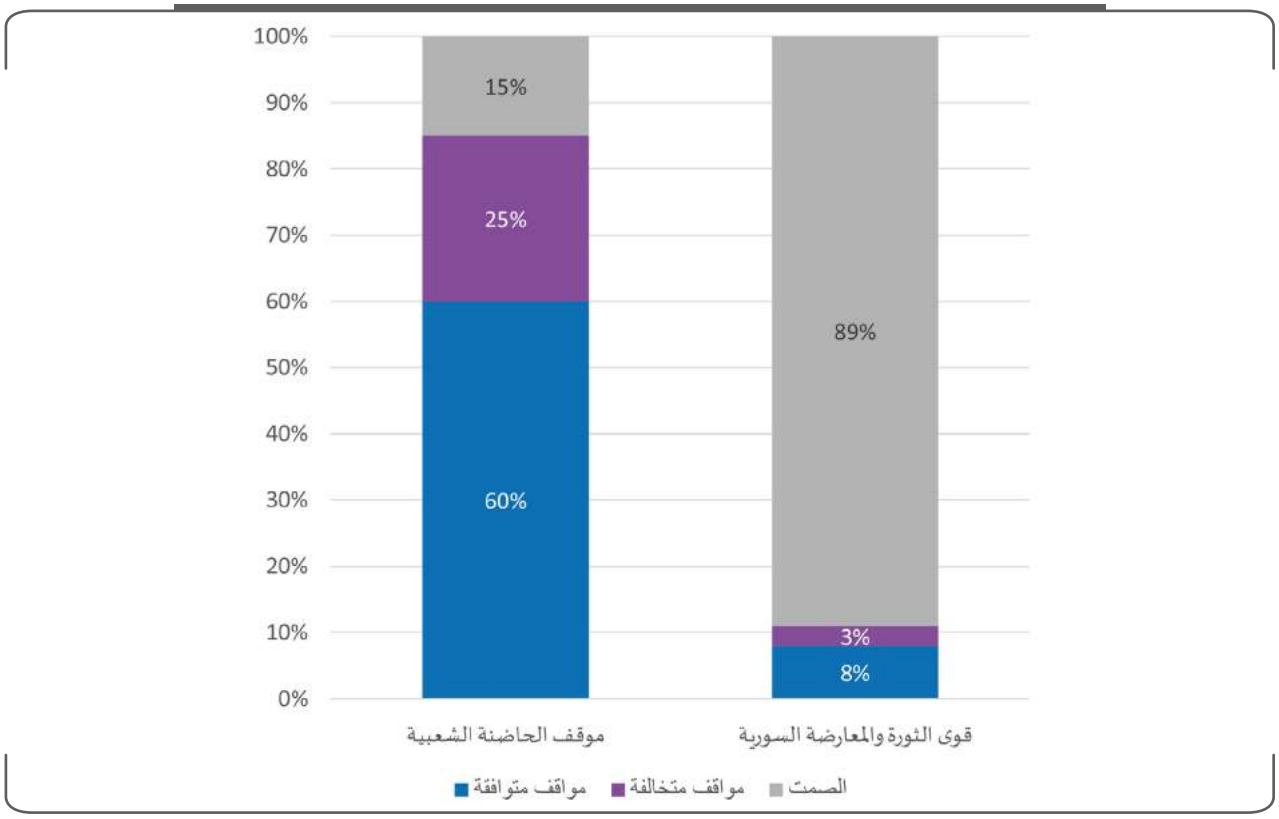

رسم توضيحي (15) يبين نسب التوفق حول الجولة السادسة من اللجنة الدستورية السورية

على الرغم من أن الموقف المتوافق عليه لدى الحاضنة الشعبية هو: الموقف الرافض لأعمال اللجنة الدستورية بنسبة 60%، فإننا نلحظ وجود موقف مخالف له «المؤيد للجنة» 25%؛ ولعل هذا الأمر يعبر عن حالة الانقسام في المواقف تجاه هذا المسار بين مَن ينظر إليها على أنها وسيلة لتحريك المسار السياسي، ومَن يرى أنها عملية غير مُجدية.

بالنسبة لقوى الثورة والمعارضة كان ثمّة توافق شبه كامل (رفض تام وضمني) 8%، فيما بلغت نسبة التخالف «الموقف المؤيد» 3%، في حين كانت نسبة الصمت 89%، ومن الواضح أن ملف اللجنة ما يزال محل تجاذب واختلاف بين القوى، بغضّ النظر عن نسبها المئوية.

كل ذلك يشير إلى أن تجاذب الآراء هو الموقف المسيطر تجاه مسار اللجنة الدستورية على المستويين الشعبي والسياسي.

ثامناً: إضراب المعلمين في مناطق شمال وشرق حلب للاحتجاج على الواقع المعيشي

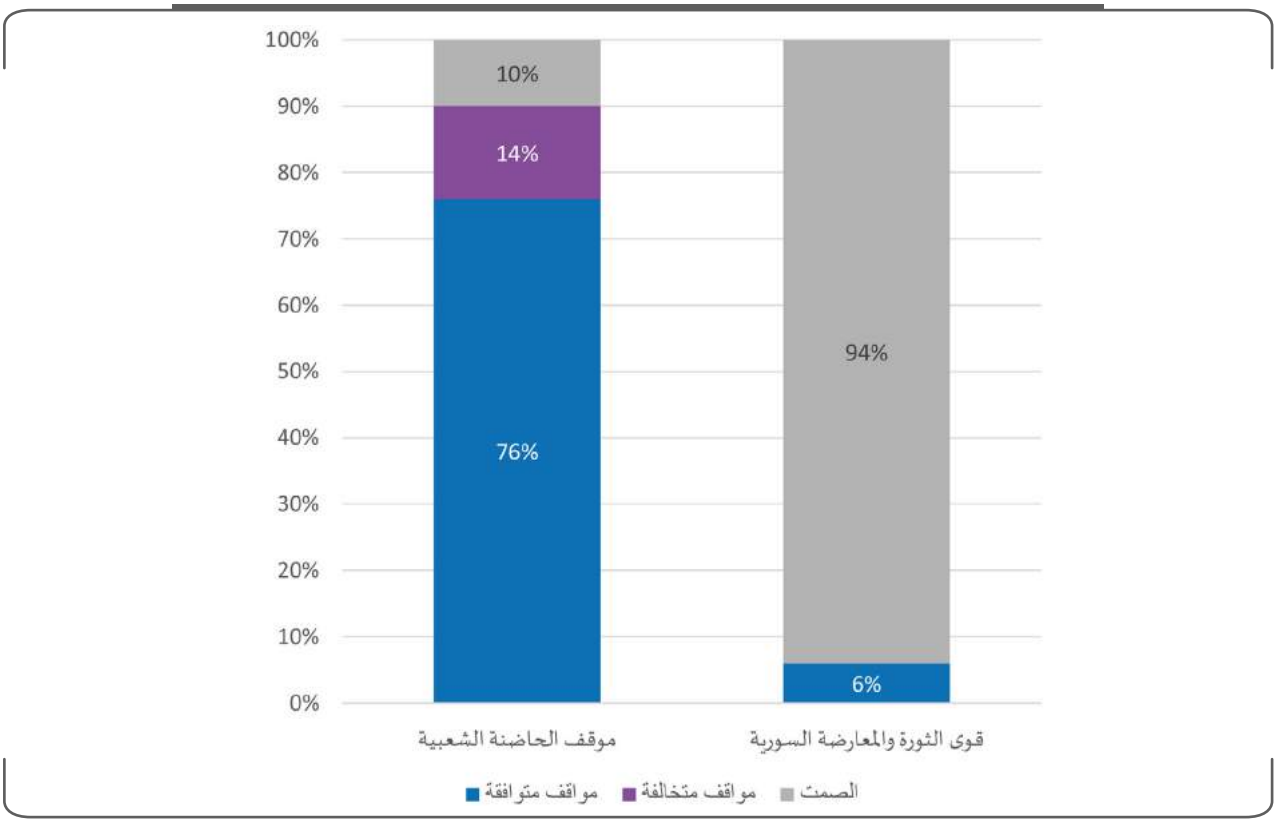

رسم توضيحي (16) يبين نسب التوفق حول إضراب المعلمين في مناطق شمال وشرق حلب للاحتجاج على الواقع المعيشي

بلغت نسبة التوافق لدى الحاضنة الشعبية «تأييد بشدة وتأييد» 76% حول الإضراب ومطالب المعلمين في الشمال السوري، في حين كانت نسبة التخالف «رفض ورفض بشدة» منخفضة نسبياً 14%. في حين أن الموقف الغالب لقوى الثورة والمعارضة هو الصمت بنسبة 94%، والموقف المصرح به كان تأييد الإضراب بنسبة 6%.

تشير مجمل هذه الأرقام إلى وجود توجه واضح لدى الحاضنة الشعبية لتأييد حراك المدرسين من أجل المطالبة بحقوقهم، على عكس القوى التي التزمت الصمت إجمالاً، مع أن المواقف المصرح بها كانت مؤيدة لهذا الحراك.

تاسعاً: إعادة منصب المفتي إلى سوريا وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً للبلاد

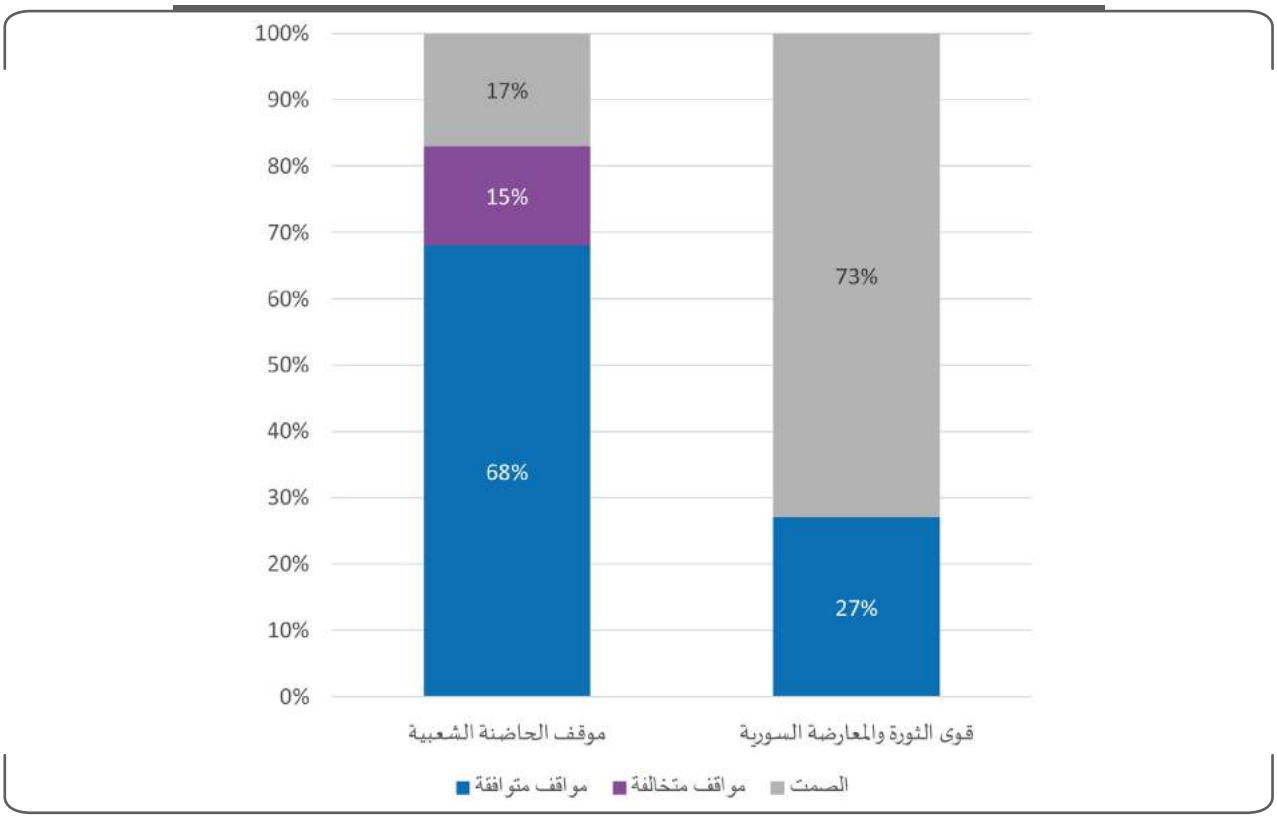

رسم توضيحي (17) يبين نسب التوفق حول إعادة منصب المفتي إلى سوريا وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً للبلاد

بالنظر إلى الرسوم البيانية السابقة يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة التوافق «الموقف المؤيد لانتخاب الرفاعي مفتياً لسوريا» في مواقف الحاضنة الشعبية 68%، على عكس نسبة التخالف «الموقف الرافض بشدة والرافض» التي بلغت 15%. وهو أمر متوقع تجاه قضية داخلية تخصّ تنظيم القوى والمؤسسات السورية المعارضة.

أما على صعيد القوى فكان هناك توافق بين قوى الثورة والمعارضة تجاه هذا الحدث بنسبة 27%، مع انعدام نسبة التخالف؛ وذلك مؤشر على تأييد هذه القوى لبناء مؤسسات خارج سيطرة نظام الأسد.

القسم الخامس:
المؤشرات الإجمالية لقوى الثورة والمعارضة

بعد استعراض الأرقام التفصيلية لمواقف الجهات تجاه مجموعات الأحداث السابقة نستعرض في القسم الخامس والأخير المؤشرات الإجمالية لتوافق القوى السياسية والعسكرية والهيئات الشعبية وشبكات المجتمع المدني، ومؤشر التوافق العام على التوالي.

أولاً: مؤشر توافق القوى السياسية

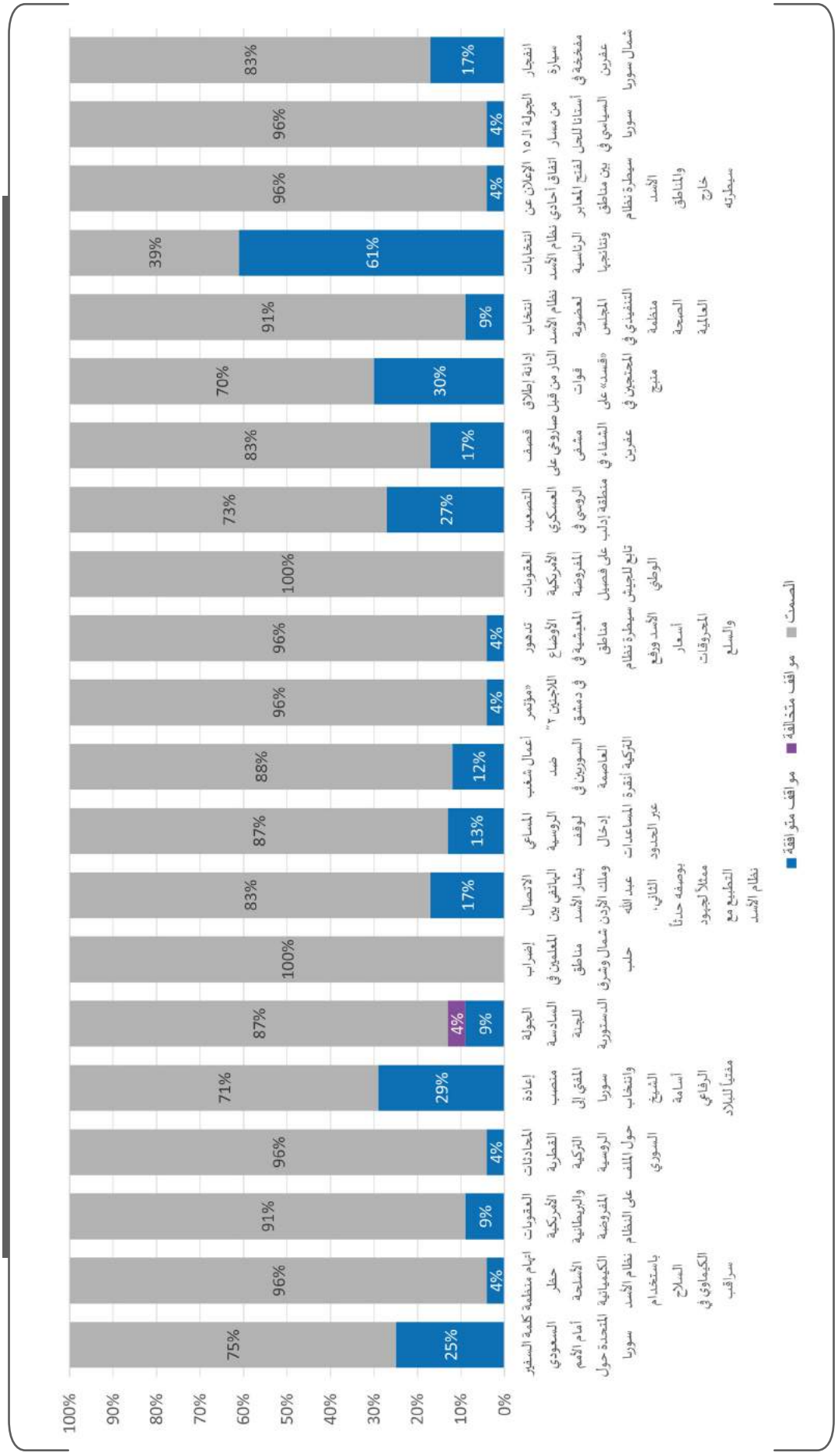

رسم توضيحي (18) يبين نسب توافق القوى السياسية

يشير الرسم البياني (رقم 18) إلى ما يلي:

1 - حاز الموقف من انتخابات نظام الأسد الرئاسية على أعلى نسبة توافق 61%؛ ولعل ذلك يدلّ على عدم وجود خلافات بين قوى الثورة والمعارضة المرصودة في مواقفها من القضايا المتعلقة بنظام الأسد ومصيره، كذلك الأمر تجاه الموقف من التطورات العسكرية في مناطق النفوذ التركي، والأحداث الواقعة في مناطق سيطرة «قسد»، إذ تراوحت نسبة التوافق بين 30% و32%؛ ولعل ذلك يعود إلى تركيز القوى على الأحداث الداخلية المتعلقة بالمناطق السورية بشكل عام، خصوصاً في المناطق المحررة.

2 - اقتصار التخالف بين القوى السياسية على الموقف من الجولة السادسة من اللجنة الدستورية السورية بنسبة 4%، وهو أمر طبيعي؛ إذ أعلنت العديد من القوى مع بدء مسار اللجنة رفضها له، في حين رأت أخرى أنه مسار قد يدفع بالعملية السياسية إلى الأمام[1].

3 - أعلى نسبة «صمت» كانت تجاه إضراب المعلمين في مناطق شمال شرق حلب، وكذلك الأمر بالنسبة للعقوبات الأمريكية التي فُرضت على أحد فصائل الجيش الوطني السوري بنسبة 100%، ثم بلغت النسبة 96% في الملفات السياسية: كمسار أستانا، ومحاولات تعويم الأسد أممياً، والسياسة الروسية في سوريا، وفي الموقف من تدهور الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة نظام الأسد.

تعطي النسب السابقة مؤشرات مهمة لمواقف القوى؛ فهي تُظهر حالة التردد تجاه أحداث يفترض أنها المعني الأول بها، مثل إضراب المعلمين والعقوبات الأمريكية على أحد الفصائل.

4 - ثمة مواقف تمثل -كما يبدو- حالة توافقية بين القوى السياسية ويمكن إيجازها بالمواقف التي تتعلق بمستقبل النظام، ومصير محافظة إدلب، والوضع الأمني في المناطق المحررة خاصة إن جزء من تلك القوى بدأ ينقل نشاطه إلى الداخل.

1- للتوسع يُنظر: التقرير البحثي "اللجنة الدستورية.. بين دعوات المشاركة ودعوات المقاطعة"، مركز الحوار السوري، 26-4-2019، شوهد في: 18-3-2022.

ثانياً: مؤشر توافق القوى العسكرية

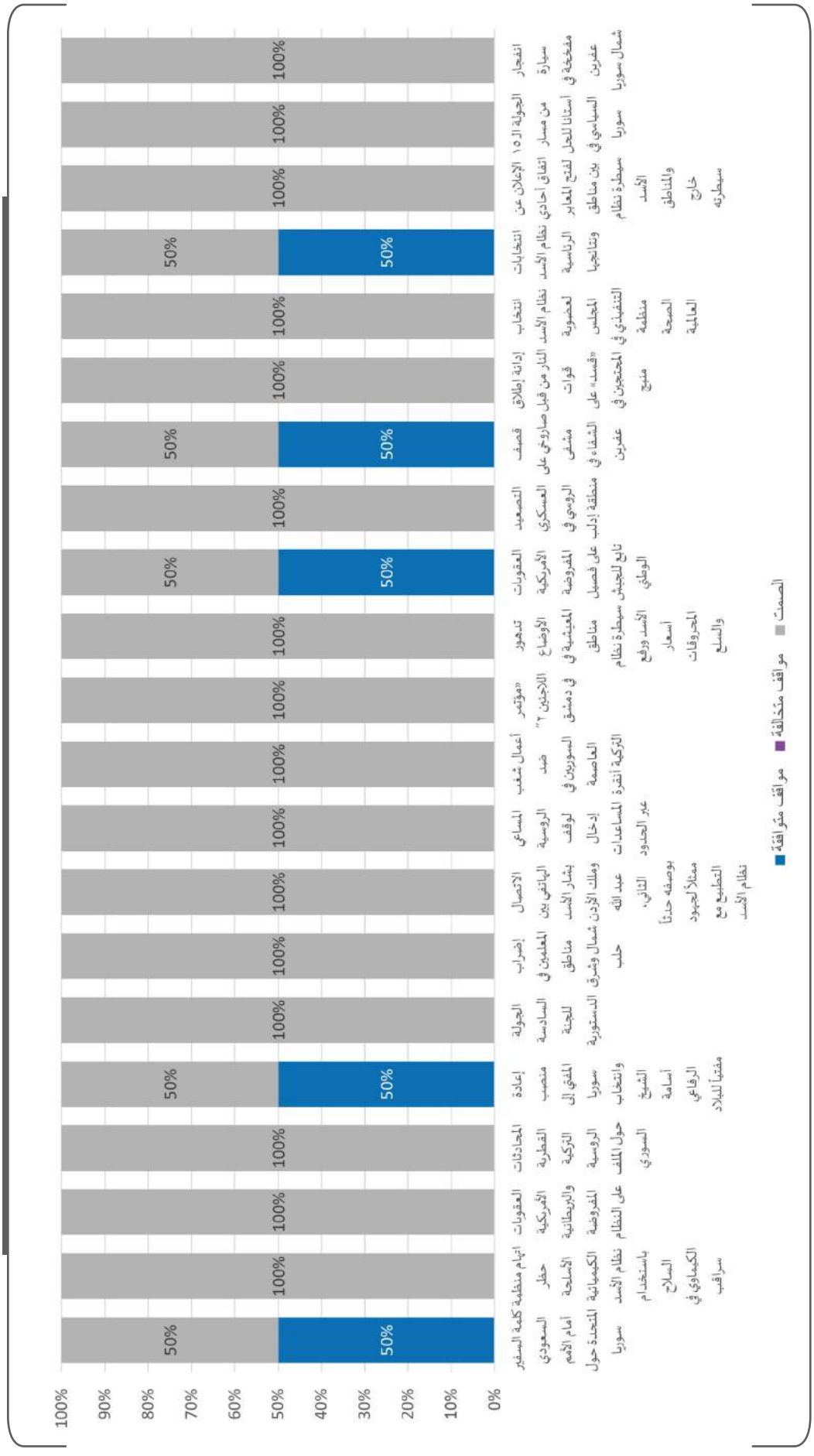

رسم توضيحي (19) يبين نسب توافق القوى العسكرية

في ظل اقتصار القوى العسكرية على فصائل الجيش الوطني التي من المفترض أنها تعمل تحت مظلة واحدة فمن الطبيعي أن يكون هنالك توافق كامل في المواقف المصرح بها، لاسيما وأن المؤشر في هذا العدد ضم قوتَين عسكريتَين فقط هما: «إدارة التوجيه المعنوي» ممثلة للجيش الوطني في مناطق النفوذ التركي، والجبهة الوطنية للتحرير في منطقة حكومة «الإنقاذ».

كما هو الأمر في الأعداد الأخيرة للمؤشر فإن ثمّة نسبة عالية من الصمت لدى القوى العسكرية تجاه الأحداث، وهذا مؤشر واضح على اتجاه هذه الفصائل إلى نوع من التخصص والابتعاد عن إبداء المواقف السياسية، خصوصاً تجاه الأحداث التي قد تكون محل تجاذب بين القوى كمسار الحل السياسي، أو أن الموقف تجاهها تأييداً أو رفضاً شبه متواتر، كتأييد العقوبات على نظام الأسد وإدانة المجازر والتفجيرات..إلخ.

ثالثاً: مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي

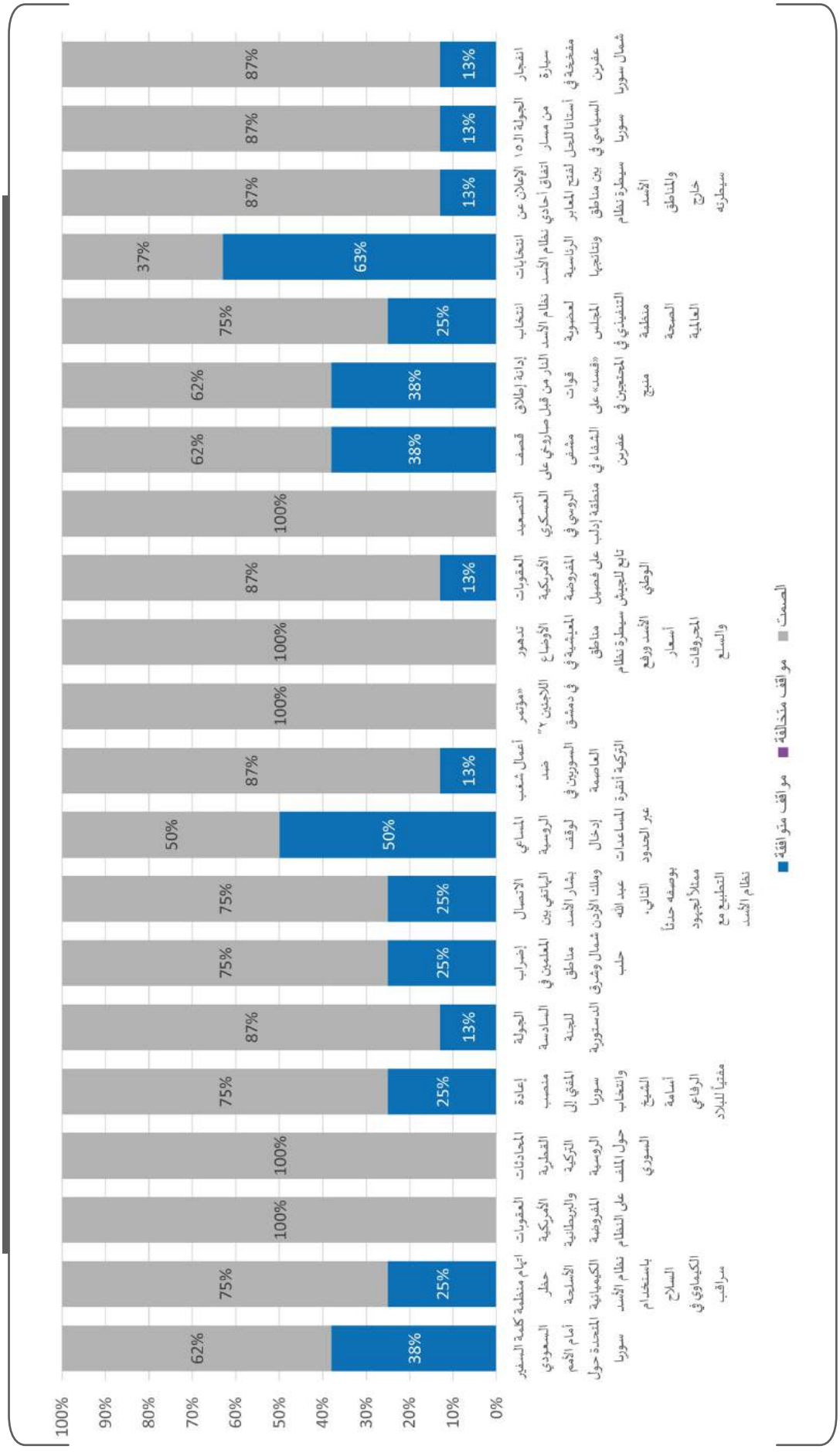

رسم توضيحي (20) يبين نسب توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي

يشير الرسم البياني أعلاه إلى ما يلي:

1 - لا قواسم مشتركة بين الأحداث التي كان موقف القوى الشعبية ذات النشاط السياسي منها الصمت؛ فبعضها متعلق بالأحداث الداخلية وبعضها بتلك الخارجية، إلا أن اللافت كان الصمت تجاه التصعيد العسكري الروسي في إدلب، على اعتبار أن مثل هذه الأحداث المحلية دائماً ما كانت محل اهتمام منها؛ ولعل تكرار مواقفها الرافضة لذلك هو الذي يدفعها أحياناً إلى عدم التصريح.

2 - أعلى نسب التوافق كانت متركزة في رفض كل من الانتخابات الرئاسية لنظام الأسد والمساعي الروسية لعرقلة وصول المساعدات، إلى جانب تأييد كلمة السفير السعودي في الأمم المتحدة التي أدان فيها نظام الأسد؛ ولعل ذلك يعود لأسباب خاصة بسياق كل حدث، فمثلاً: رفض انتخابات نظام الأسد مرتبط بالتأكيد على إظهار عدم شرعيتها وقبول نتائجها، وإدانة الجهود الروسية لإيقاف إدخال المساعدات عبر الحدود مرتبط بالوضع المعيشي والإنساني داخل المناطق المحررة، وتأييد كلمة السفير السعودي متعلق برغبة هذه القوى بدفع السعودية لاتخاذ موقف واضح في معارضة نظام الأسد بعد موجة التطبيع التي جاءت بها بعض الدول العربية.

3 - لم تُسجل أية نسبة تخالُف بين هذه الهيئات.

رابعاً: مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية

على اعتبار أن المنظمات الإنسانية تحديداً -بما في ذلك المنظمات السورية- تعلن التزامها بمبادئ العمل الإنساني، بما فيها مبدأ الحياد الذي يعني: «عدم التحيز إلى جانب خلال نزاع ما، سواءٌ بصورة مباشرة أو بالتحالف مع طرف أو آخر من أطراف النزاع»[1]، فهي تبتعد عن إبداء مواقف سياسية؛ غير أن ذلك لا يعني عدم اتخاذها مواقف بخصوص القضايا الإنسانية ذات الصلة بعملها.

في عام 2021 انحصرت الأحداث ذات البعد الإنساني بقضيتَين:

- المساعي الروسية لإغلاق معبر باب الهوى أمام المساعدات الإنسانية آخر المعابر الحدودية التي تدخل من خلالها مساعدات إلى الشمال السوري.
- خروج مشفى الشفاء في عفرين عن الخدمة إثر قصف صاروخي.

من خلال النظر إلى مواقف الجهات الإنسانية المرصودة[2] ضمن المؤشر تجاه هذا الملف نجد الآتي:

1- القاموس العملي للقانون الإنساني، منظمة أطباء بلا حدود، شوهد في: 2021-5-24.

2- تشمل إلى جانب رابطة الشبكات السورية كلاً من: تحالف المنظمات السورية غير الحكومية، والاتحاد السوري العام للجمعيات الخيرية؛ وهذا يدل على أن غالبية المواقف لم تعد تصدر عن المنظمات الإنسانية، وإنما عن الشبكات والاتحادات التي شكلتها.

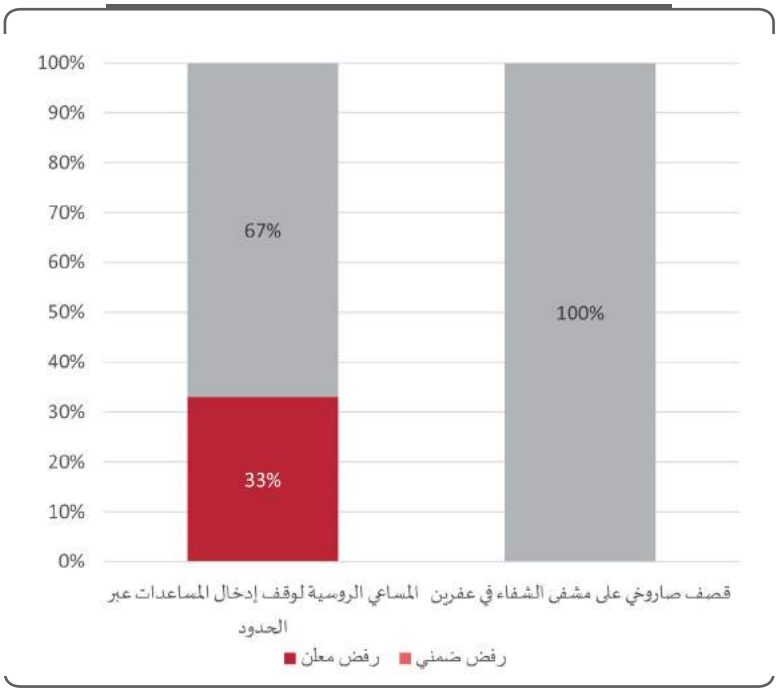

رسم توضيحي (21) يبين مواقف شبكات المجتمع المدني السورية

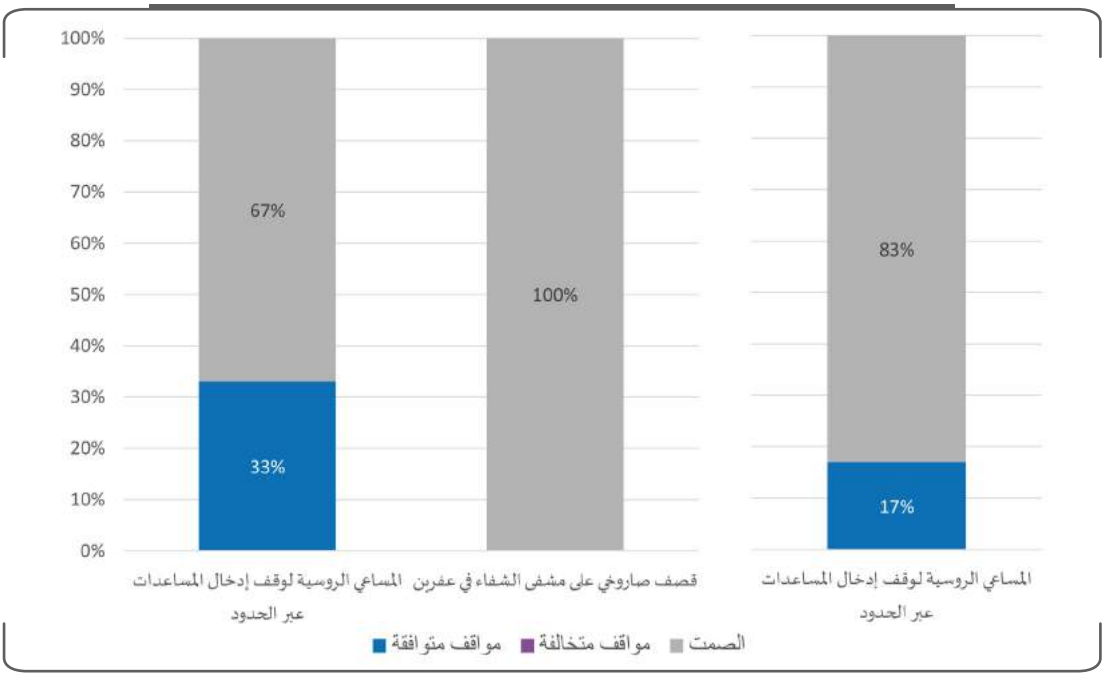

رسم توضيحي (22) يبين مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية

على الرغم من وضوح الجانب الإنساني في كلا الحدثين من جهة انتهاكهما؛ لمبدأ تيسير دخول المساعدات الإنسانية في الأول[1]، ولمبدأ حماية الأعيان الطبية في الثاني[2]، فإن الموقف الغالب للجهات الإنسانية المحسوبة على قوى الثورة والمعارضة كان الصمت بنسبة 83%، مما قد يفسر على أنه موقف رمادي من هذه الجهات ضد الانتهاكات التي يمارسها نظام الأسد وحلفائه. لذلك نعتقد ضرورة تصريح هذه المنظمات لمواقفها الرافضة لهذه الانتهاكات في حال حدوثها، لما يمكن أن تساهم به في تسليط الضوء عليها، والضغط بصورة أو بأخرى على مرتكبيها لمنع تكرارها مستقبلاً.

1- يراجع: الميثاق الإنساني، موقع إسفير، بدون تاريخ، شوهد في: 29-3-2022.
وفي السياق ذاته، ينظر: الفقرة (12) من قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015 الخاص بسوريا.
2- يراجع: احترام الرعاية الصحية وحمايتها في النزاعات المسلحة وفي الحالات التي لا يشملها القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بدون تاريخ، شوهد في: 29-3-2022.

خامساً: المقارنة بين مؤشرات توافق قوى الثورة والمعارضة

بعد الاطلاع على مؤشرات توافق القوى نخصص هذه الفقرة للمقارنة بين المؤشرات الإجمالية للقوى السياسية والعسكرية والشعبية ذات النشاط السياسي.

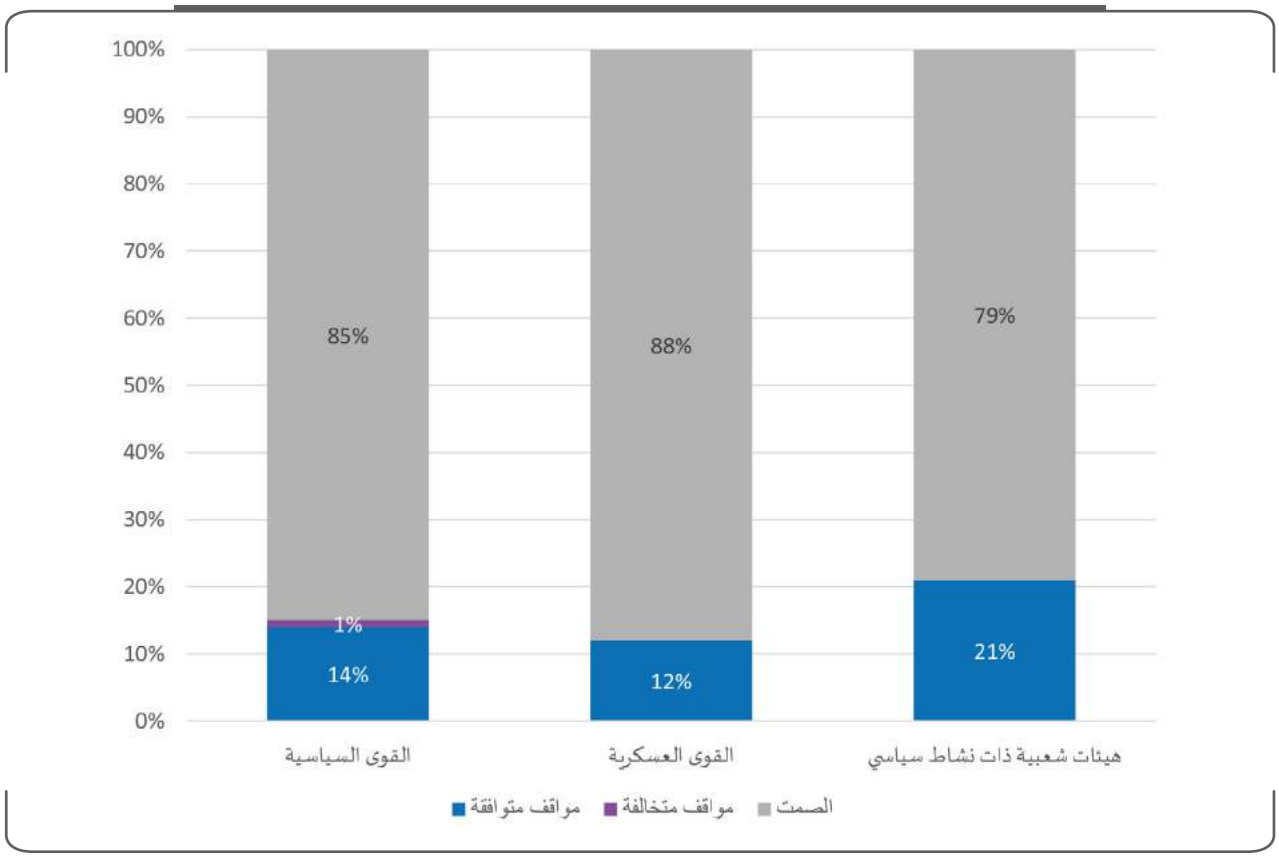

رسم توضيحي (23) يبين مقارنة بين مؤشرات توافق قوى الثورة والمعارضة

يُلاحظ في الرسم البياني أن نسب التوافق متقاربة بين قوى الثورة والمعارضة؛ إذ بلغت لدى القوى السياسية 14%، مقابل 12% للقوى العسكرية، و21% بالنسبة للهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي؛ ولعل هذا التقارب دلالة على عدم وجود خلافات عميقة بينها، بينما لم تتجاوز نسبة التخالف 1% لدى القوى السياسية.

سادساً: مؤشر التوافق العام

تتمثل نسب التوافق والتخالف والصمت تجاه الأحداث المرصودة بالنسبة لجميع القوى بما يلي:

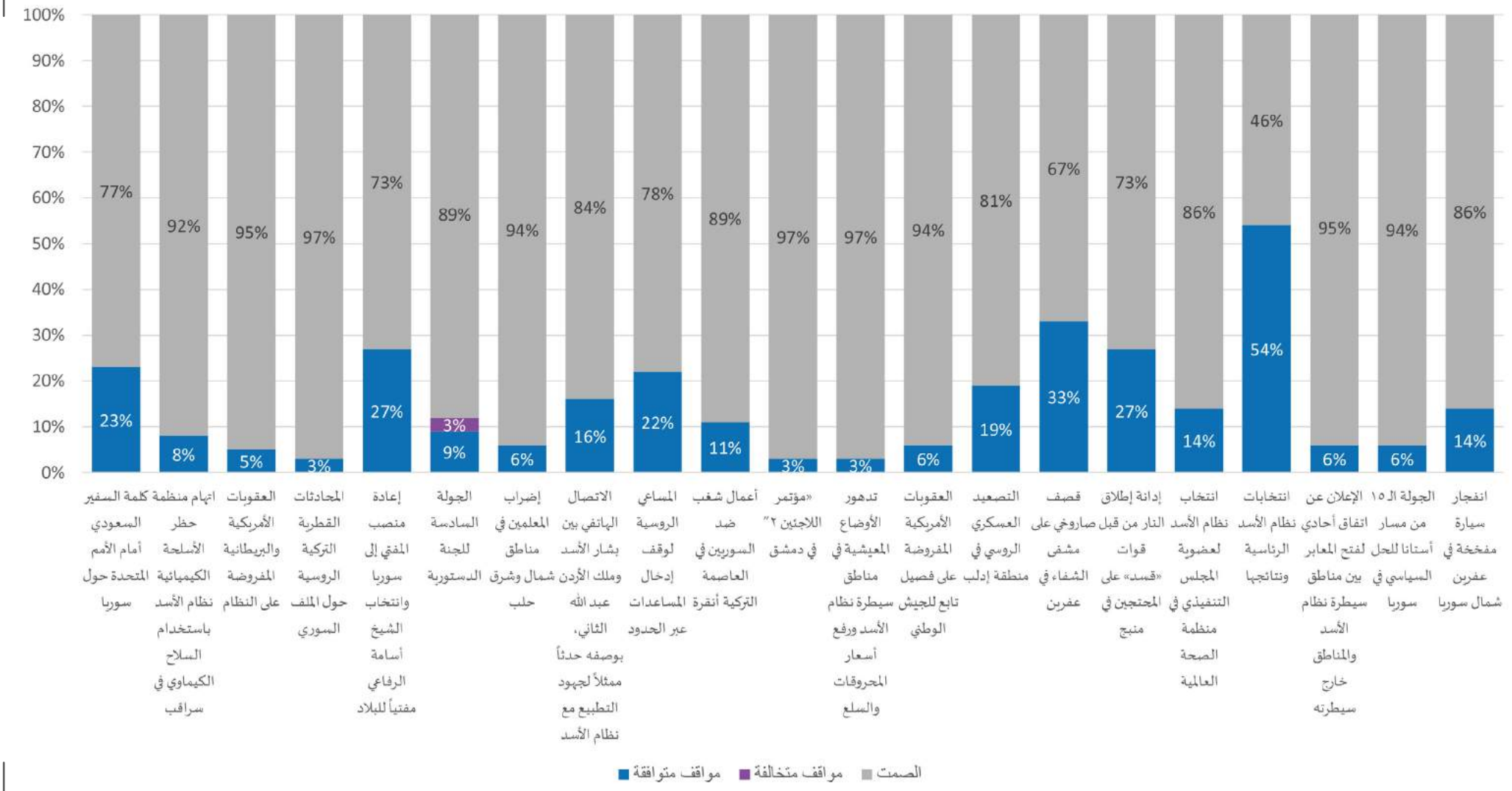

رسم توضيحي (24) يبين مؤشر توافق قوى الثورة والمعارضة

وبالتالي: يكون متوسط الصمت والتوافق والتخالف العام هو:

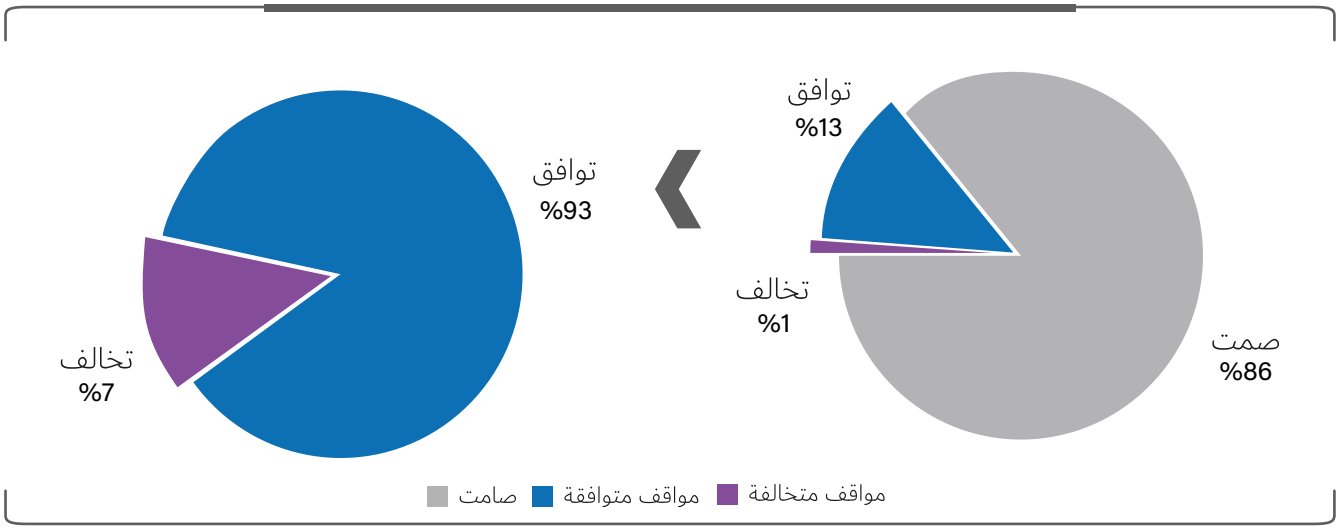

رسم توضيحي (25) يبين متوسط الصمت والتوافق والتخالف العام

حيث يُظهر المؤشر أن إجمالي نسبة الصمت وصلت إلى 86%، وبذلك تكون متقاربة مع الإصدار السابق 90%. كانت نسبة التوافق 13% والتخالف 1%، والتي تعادل في حال أخذنا نسبة إجمالي المواقف المصرح بها (14%)؛ 93% للتوافق و7% للتخالف، وهي نسبة قريبة من الإصدار السابق إذ كانت نسبة التوافق 90% والتخالف 10%.

الخاتمة

ظهر ضمن مؤشرات الحاضنة الشعبية توافق مرتفع تجاه ثلاثة أحداث، وهي التصعيد المستمر من قبل نظام الأسد في إدلب، وانتخاب منظمة الصحة العالمية النظام لتمثيل عضوية سوريا في المجلس التنفيذي، إضافة إلى ملف التطبيع مع نظام الأسد؛ وهو ما يشير إلى توافق السوريين على رفض أي محاولات لتعويم نظام الأسد، وهذا التوافق المرتفع لا ينفي وجود مؤشرات للتخالف بين الحاضنة تجاه بعض الملفات؛ كمسار اللجنة الدستورية السورية، وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً للجمهورية، ورفض إضراب المعلمين في مناطق شمال غرب سوريا.

أما بالنسبة لقوى الثورة والمعارضة فإن الموقف الوحيد المتخالف عليه هو مسار اللجنة الدستورية السورية؛ إذ ما زال نقطة تجاذب بين القوى والحاضنة أيضاً، وهو ما ظهر في المؤشر منذ إصداره الأول في بداية عام 2018، ولذا نرى أن من الأفضل -بعد استمرار هذا الاستقطاب تجاه «اللجنة الدستورية» لمدة تقارب 4 سنوات- البحث عن مقاربة عملية للتعاطي مع هذا الخلاف باعتباره أمراً واقعاً، عبر مزيدٍ من الحوار بين قوى الثورة والمعارضة؛ بما يفضي إلى تكامل الأدوار في خدمة القضية السورية، مع تأكيد أهمية شرح موقفها للحاضنة لضمان استمرار دعمها لأي توجهات أو قرارات.

ما تزال نسب التوافق لدى قوى الثورة والمعارضة منخفضة مقارنة بمؤشرات الحاضنة التي عبّرت عن رغبتها في إبداء رأيها بأي حدث يتعلق بالملف السوري، رغم أن العبرة ليست بارتفاع نسبة التوافق أو انخفاضها؛ إنما المراد إبداء الرأي وتكراره، خاصة تجاه الملفات التي تخدم القضية السورية كرفض العقوبات الغربية التي بلغت نسبة التوافق فيها 5% فقط، إضافة لرفض استغلال ملف اللاجئين لصالح النظام، إضافة للتأكيد المستمر والمتكرر على رفض التطبيع مع نظام الأسد؛ فهذا الرفض يجب أن يترافق مع زيادة التوعية بآثار العقوبات على النظام، وأنها تمثل خطوات سياسية واقتصادية تعيق إعادة تعويمه.

كانت أعلى نسب «الصمت» لدى قوى الثورة والمعارضة تجاه القضايا المتعلقة بمناطق سيطرة نظام الأسد والأحداث التي سبق وأبدت مواقفها تجاهها؛ كمؤتمر اللاجئين الذي رعته روسيا والعقوبات الغربية على النظام وتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية الذي اتهم النظام باستخدامها في سراقب، إذ تجاوزت نسبة الصمت في كل هذه المواقف 90%. وتعطي هذه النسب مؤشرات مهمة لمواقف القوى؛ فهي تُظهر حالة التردد تجاه أحداث يفترض أنها المعنيّ الأول بها كملف اللاجئين، وإضراب المعلمين، والتصعيد الروسي في المناطق المحررة، والتقارير الأممية الداعمة لموقف الثورة.

في ظل ارتفاع نسبة الصمت في المواقف تجاه القضايا الإنسانية محل الرصد، ومع الأخذ بعين النظر أن أحد أهم الأدوار المناطة بالمنظمات الإنسانية هو الحشد والمناصرة؛ فإننا نحثّ هذه المنظمات على التصريح بمواقفها الداعمة لتيسير دخول المساعدات إلى المناطق المحررة عبر الحدود، وفضح الممارسات التي يرتكبها النظام وحلفاؤه والتي تستهدف الأعيان المدنية، خصوصاً المستشفيات والمرافق الخدمية.

الملحقات

الملحق 1: قائمة القوى المرصودة والتي لم تدخل في مؤشر التوافق لعدم تحقيقها معاييره:

	اسم الجهة المرصودة	سبب عدم إدخالها في مؤشر التوافق الوطني
.1	**المجلس الوطني التركماني**	لا يوجد أي منشور على معرفاته إضافة لمعلومات عن توقف مكاتبه إثر خلافات داخلية
.2	**التجمع الديمقراطي السوري**	لا يوجد أي نشاط على معرفاتهم الرسمية
.3	**المجلس العربي في الجزيرة والفرات**	لا يوجد أي نشاط على معرفاتهم الرسمية
.4	**اللقاء السوري الديمقراطي**	توقف معرفاتهم الرسمية منذ منتصف عام 2020
.5	**هيئة الأركان**	تم الاستعاضة عن هيئة الأركان في الجيش الوطني بإدارة التوجيه المعنوي كونها أكثر فعالية من حيث النشر والتعليق على الأحداث

الملحق 2: الاستبانة التي وُزعت على الحاضنة الشعبية لاستطلاع آراءها تجاه قائمة من أهم أحداث عام 2021

سعياً لمعرفة درجة التوافق بين مواقف قوى الثورة والمعارضة السورية حول جملة من القضايا والملفات المتعلقة بالشأن السوري أطلق مركز الحوار السوري على مدى السنوات الماضية «مؤشر التوافق الوطني»؛ لرصد المواقف المعلنة والرسمية لقوى الثورة والمعارضة بمختلف تخصصاتها تجاه أبرز الأحداث السياسية. في الإصدار الجديد لمؤشر التوافق الوطني يسعى مركز الحوار السوري، من خلال هذا الاستبيان للتعرف على آراء حاضنة الثورة الشعبية السورية تجاه بعض الأحداث السياسية المهمة خلال عام 2021، لقياس مدى التوافق بين آراء الحاضنة الشعبية من جهة، وآراء القوى السياسية والعسكرية والاعتبارية من جهة أخرى.

الأسئلة الأساسية:

1- الجنس:

- ذكر.
- أنثى.

2- العمر:

- 18 - 28
- 30 - 39
- 40 - 59
- 60 فما فوق

3- مكان الإقامة الحالي:

- داخل سوريا.
- خارج سوريا.

4- المرحلة التعليمية.

- شهادة تعليم أساسي فما دون.
- شهادة ثانوية.
- خريج جامعي.
- دراسات عليا.

أسئلة الاستبانة:

1- ما هو موقفك من مسار التطبيع وإعادة العلاقات تدريجياً مع نظام الأسد؟

- أرفض أي تقارب مع نظام الأسد لما فيه من انتهاك للقرارات الدولية وشرعنة له وجرائمه.
- أرفض بشدة لأنه يتعارض مع تطلعات السوريين لأن النظام هو المسؤول عن تشريد الملايين وقتل الآلاف.
- أفضل السكوت.
- لا يهمني ما يحصل في أروقة السياسة.

2- ما هو موقفك من إعادة منصب المفتي إلى سوريا وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً للبلاد؟

- أؤيد بشدة هذه الخطوة ففيها استعادة لما استولى عليه النظام وحفظ لهوية سوريا الدينية.
- أؤيد انتخاب مفتٍ لسوريا من قبل المجلس بشرط أن يتبع ذلك بلورة خطاب وآلية عمل تشمل السوريين بغض النظر عن موقفهم نظام الأسد المجرم.
- أفضل السكوت.
- أرفض بالوقت الحالي هذه الخطوة لأنها ستؤدي إلى حالة انقسام جديدة بين السوريين.
- أرفض بشدة حصر منصب الإفتاء بشخص واحد مع التأكيد على أهمية الإبقاء على مجلس الإفتاء السوري القائم حالياً.
- لست مهتماً بالإجابة.

3- ما هو موقفك من التصعيد في مناطق النفوذ التركي ك قصف مشفى الشفاء في مدينة عفرين؟

- أرفض بشدة أي تصعيد في المناطق السكنية.
- أرفض أي تصعيد، مع تحميل تركيا مسؤولية حماية المناطق المحررة.
- أفضل السكوت.
- لا علم لي بتفاصيل الحادثة، ولا تهمني الإجابة.

4- ما هو موقفك من التصعيد المستمر من قبل النظام وروسيا في مناطق جبل الزاوية وريف إدلب؟

- أرفض التصعيد وأدعو القوى السورية وتركيا والمجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التصعيد لما فيه من مخاطر تهدد ملايين السوريين.
- أفضل السكوت.
- لست مهتماً بالإجابة.

5- ما هو موقفك من العقوبات البريطانية التي فُرضت على 6 مسؤولين من نظام الأسد والتي شملت وزير خارجيته وأشخاص آخرين؟

- أؤيد بشدة فرض عقوبات فهي تشكل بوابة لتفكيك النظام والضغط عليه.
- أؤيد فرض العقوبات لكنها لا تلبي طموحات الشعب السوري.
- أفضل السكوت.
- أرفض العقوبات لأنها لن توقف جرائم النظام، وهي أداة غير فعالة لكبح النظام.
- ليس لدي علم بالحدث ولست مهتماً بالإجابة.

6- ما هو موقفك من انتخاب منظمة الصحة العالمية نظام الأسد لتمثيل سوريا في عضوية المجلس التنفيذي فيها؟

- أرفض بشدة القرار وأستنكره لما فيه من تعويم لنظام مجرم.
- أرفض القرار مع علمي بأن مؤسسات الأمم المتحدة ما تزال تعترف بنظام الأسد كممثل للسوريين.
- أعلم بالحدث، ومع ذلك أفضل السكوت.
- لا أعلم شيء عن الحدث، ولا تهمني الإجابة عليه.

7- ما هو موقفك من اختتام أعمال الجولة السادسة من اللجنة الدستورية السورية دون التوصل لأي تفاهمات أو أرضية مشتركة بين الأطراف السورية؟

- أرفض بشدة مسار اللجنة الدستورية لأنه يمنح نظام الأسد وروسيا الوقت من دون تحقيق أي تقدم سياسي.
- أرفض مسار اللجنة لأنه لن يلبي تطلعات السوريين.
- أفضل السكوت.
- أؤيد استمرار مسار اللجنة الدستورية شريطة أن تحظى بدعم حقيقي وإرادة من قبل الأطراف الدولية لتطبيق القرار 2254.
- أؤيد بشدة جميع الجهود المبذولة لدفع المسار السياسي إلى الأمام مهما كانت.
- لا أعلم شيئاً عن الحدث، ولا يهمني الإجابة عليه.

8- ما هو موقفك من الاعتداءات التي تعرض لها اللاجئون السوريون في العاصمة التركية أنقرة بعد عملية طعن شاب تركي على يد سوري؟

- أرفض بشدة هذه الاعتداءات، وأعتبر أن الطرف التركي هو المعني بالتصدي لها بشكل أساسي.
- أرفض هذه الاعتداءات، وأعتبر أن الطرفين السوري والتركي يتحملان مسؤوليتها.
- أفضل السكوت.
- لا أعلم شيئاً عن الحدث، ولا تهمني الإجابة عليه.

9- ما هو موقفك من قرار إضراب المعلمين في منطقة الباب وما حولها للاحتجاج على الواقع المعيشي وللمطالبة بحقوقهم؟

- أرفض الإضراب بشدة لأنه عبثي يضرّ بالقطاع التعليمي في المنطقة وفيه تغليب للمصالح الشخصية على المصلحة العامة.
- أرفض الإضراب لأنه بالأصل يضر بواقع التعليم في المناطق المحررة، على عكس ما يطالب به المعلمون.
- أفضل السكوت.
- أؤيد الإضراب بشرط أن يكون جزئياً كي لا تتأثر العملية التعليمية ويعود بالضرر على الطلاب.
- أؤيد بشدة إضراب المعلمين وأدعم مطالبهم مع التأكيد على ضرورة وجود كيان يضمن حقوق الكوادر التعليمية.
- لا أعلم شيئاً عن الحدث، ولا تهمني الإجابة عليه.

فهرس الرسوم التوضيحية

مراحل بناء منهجية مؤشر التوافق	8
أعداد قوى الثورة والمعارضة التي رصدها مؤشر التوافق الوطني في إصداراته الست	10
توزع العينة على أساس الجنس	15
توزع العينة على مكان الإقامة	15
توزع العينة على حسب التحصيل العلمي	16
مواقف الحاضنة الشعبية	17
مؤشر توافق الحاضنة الشعبية	18
مواقف قوى الثورة والمعارضة	20
مؤشر توافق قوى الثورة والمعارضة	21
نسب التخالف تجاه اللجنة الدستورية منذ انطلاقها	22
نسب التوفق حول العقوبات البريطانية على مسؤولين من نظام الأسد	24
نسب التوفق حول انتخاب منظمة الصحة العالمية نظام الأسد لتمثيل سوريا في عضوية المجلس التنفيذي	25
نسب التوفق حول التصعيد في مناطق النفوذ التركي كقصف مشفى الشفاء في مدينة عفرين	26
نسب التوفق حول التصعيد المستمر من قبل النظام وروسيا في مناطق جبل الزاوية وريف إدلب	27
نسب التوفق حول أعمال شغب ضد السوريين في العاصمة التركية أنقرة	28
نسب التوفق حول مسار التطبيع وإعادة العلاقات تدريجياً مع نظام الأسد	29
نسب التوفق حول الجولة السادسة من اللجنة الدستورية السورية	30
نسب التوفق حول إضراب المعلمين في مناطق شمال وشرق حلب للاحتجاج على الواقع المعيشي	31
نسب التوفق حول إعادة منصب المفتي إلى سوريا وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً للبلاد	32
نسب توافق القوى السياسية	34
نسب توافق القوى العسكرية	36
نسب توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي	38
مواقف شبكات المجتمع المدني السورية	40
مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية	40
مقارنة بين مؤشرات توافق قوى الثورة والمعارضة	41
مؤشر توافق قوى الثورة والمعارضة	42
متوسط الصمت والتوافق والتخالف العام	43

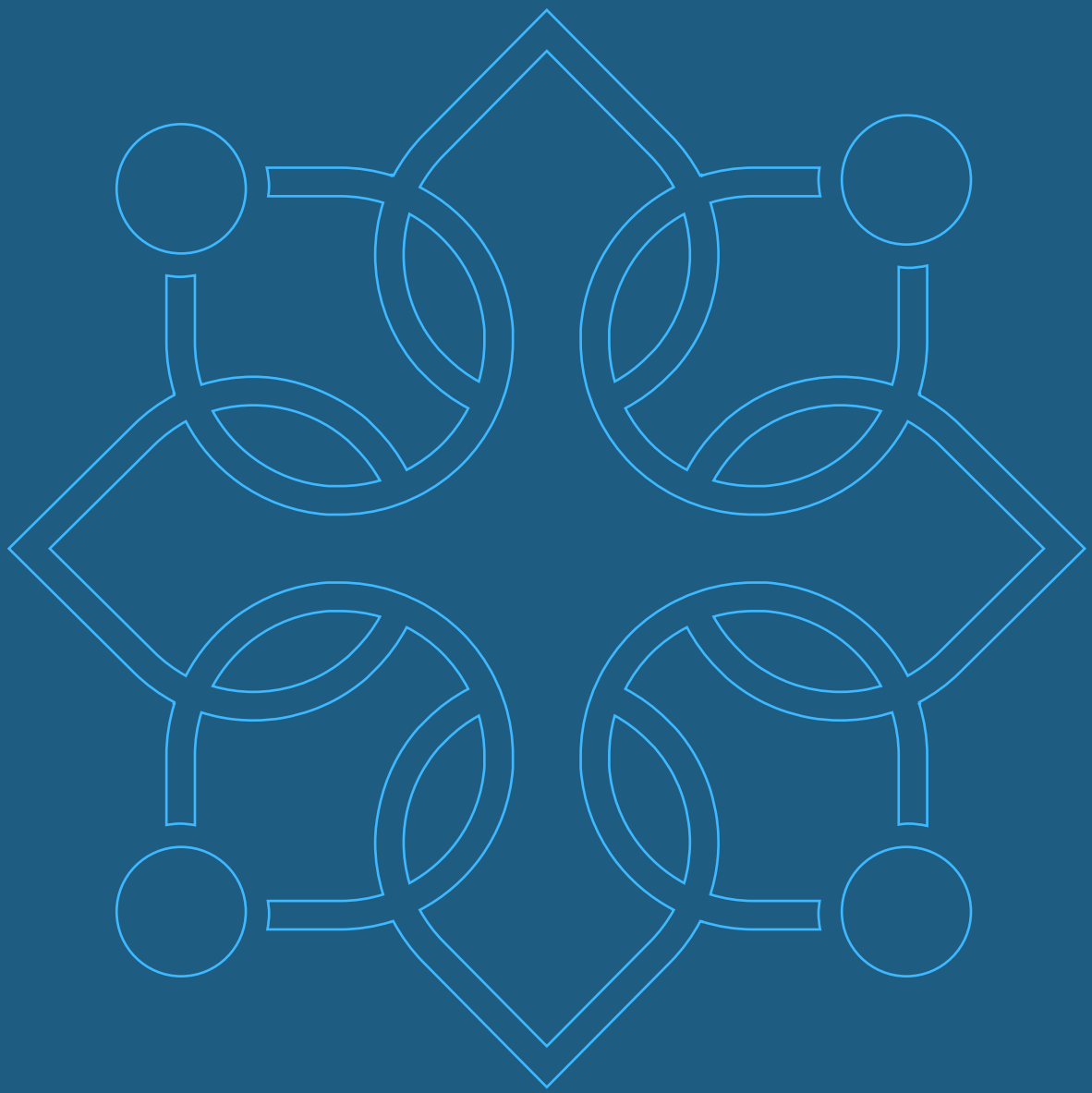

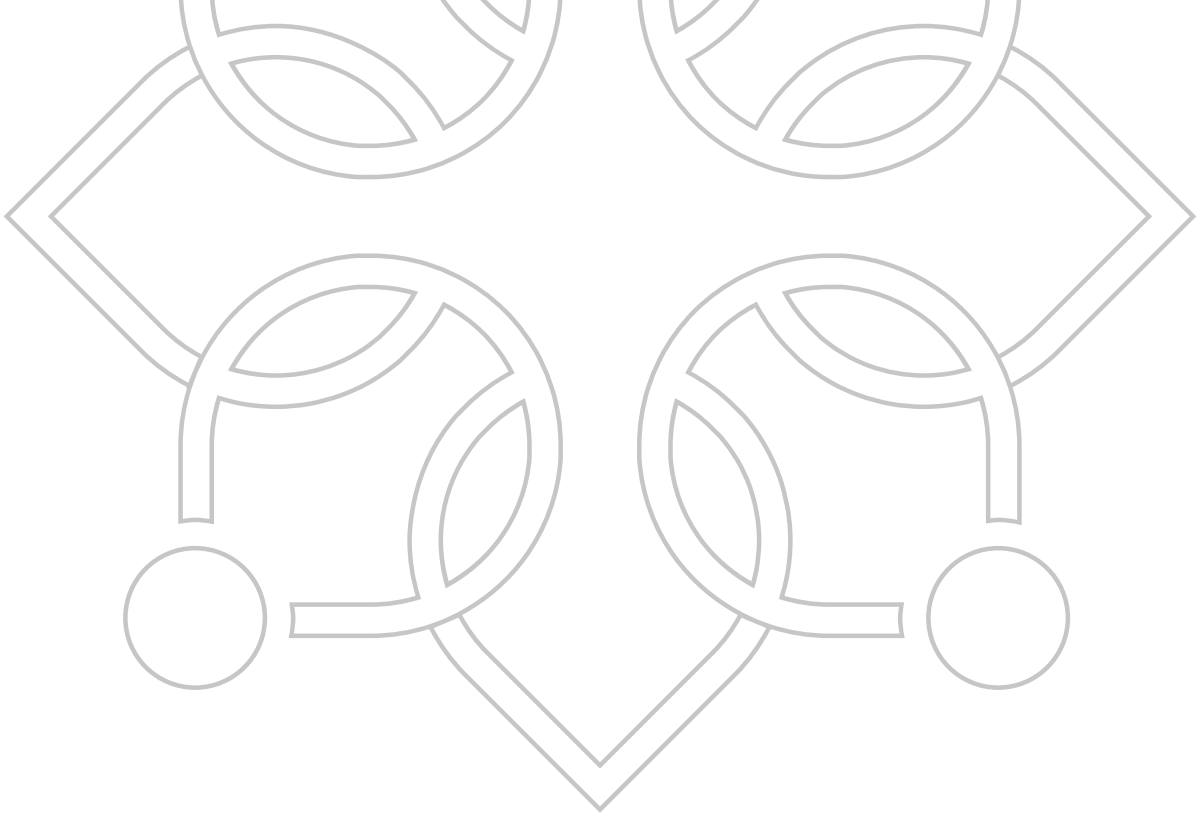

sydialogue
www.sydialogue.org
contact@sydialogue.org

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مؤشر التوافق الوطني